العدد 56 يناير 2013 السنة السابعة عشر

AL-MOHASIBOON المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المؤتمر المهني الثالث

للمحاسبة والمراجعة - دولة الكويت - ديسمبر 2012

تشكر

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

السادة رعاة

المؤتمر المهني الثالث" للمحاسبة والمراجعة"

المنعقد خلال الفترة 5 – 6 ديسمبر 2012

بدولة الكويت

الراعي الذهبي:

- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- إتحاد مصارف الكويت.
- مكتب كي بي أم جي – صافي المطوع وشركاه.
- مكتب بي دي أو – قيس النصف وشركاه.

الراعي الفضي:

- شركة الصالحية العقارية.
- مكتب ديلويت آند توش – الفهد والوزان وشركاهم.

الشريك الإستراتيجي:

- بيت التمويل الكويتي.

الراعي البرونزي:

- غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- شركة المركز المالي.
- مكتب آرنست ويونغ – العيبان والعصيمى وشركاهم.
- مكتب برايس وتر هاوس كوبرز – الشطي وشركاه.
- مكتب هوروث المهنا لتدقيق الحسابات.
- مكتب البزيع وشركاهم – عضو في أر أس أم العالمية.
- مكتب فوزية مبارك الحساوي لتدقيق الحسابات – يو إتش واي.
- إتحاد الشركات الإستثمارية.
- مركز الكوت لتدقيق الحسابات.
- شركة إدارة المرافق العمومية.
- مطعم ألتسيمو الإيطالي.

الراعي الإعلامي:

- وزارة الإعلام.
- مؤسسة الوطن الإعلامية.

افتتاحية العدد

شكـراً

د. رشيد محمد القناعي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

بهذا العدد يكون مجلس الإدارة الحالي قد أكمل دورته للسنتين 2011-2012 وقد مرت الأيام سريعاً وفي جعبتنا الكثير من الطموحات لتحقيقها للمهنة والمهنيين بتخصص المحاسبة والمراجعة.

ونحمد الله إنه تم تحقيق عدد من الإنجـازات على المستوى العربي والدولي فيما يتعلق بتمثيل الكويت بالمنظمات الدولية فقد حصلت الكويت على رئاسة إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بالإنتخاب حسب النظام الأساسي المعدل للإتحاد ، كما حصلت الكويت على مقعد بلجنة تطوير المهنة بالإتحاد الدولي للمحاسبين وأستمرت عضوية ممثل المهنيين بمجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية.

وعلى المستوى المحلي كان للجمعية دوراً بإقرار تعديلات كادر المحاسبين ، وكان لها تحرك لصالح مراقبي الحسابات بقرارات هيئة أسواق المال.

وفيما يتعلق بالأنشطة التدريبية والتوعوية المهنية عقدت الجمعية عدد 14 برنامج تدريبي ونظمت عدد 6 ندوات مهنية وأختتم كل ذلك بتنظيم مؤتمر المحاسبة الثالث الذي تكلل بالنجاح سواء بمستوى أوراق العمل التي قدمت أو بالمشاركة الدولية والعربية والمحلية وهو بلا شك إستمرار لما حققه المؤتمرين السابقين ، مساهما من خلال محاوره وتوصياته التي مست قضايا الحوكمة والمراجعة والرقابة والتعليم المحاسبي مساهمة فعاله في حل القضايا المالية والمهنية المطروحة على الساحة.

ونأمل بنهاية دورة مجلس الادارة الحالي أن تستمر الجمعية بممارسة دورها المتمثل برفع المستوى العلمي والمهني لأعضائها والمضي بخطوات دؤوبة ومتقدمة نحو الإرتقاء بكفاءة الأداء وتحقيق الأهداف المرسومة عن طريق ايجاد لغة حوار موحدة تضيئ لهم درب المستقبل.

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

السنة السابعة عشر - العدد السادس والخمسون يناير 2013

دورية - علمية - متخصصة

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

المحتويات

الافتتاحية ....

1 شكراً

نظم وتشريعات ....

4 مرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

دراسات وبحوث ....

12 تعليق على مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للنزاهة

لقاء المحاسبون ....

16 لقاء مع السيد يوسف صالح العثمان - خالد ابراهيم الشطي - عزيزة محمد ابراهيم

أخبار الجمعية ....

22

رئيس هيئة التحرير

The Editor - in - Chief

د. رشيد محمد القناعي

Dr. Rashid Mohamed Qinai

نائب رئيس هيئة التحرير

Associate Editor

فاطمة صالح العوض

Fatmah Saleh Al-Awadi

مدير التحرير

Editing Manager

د. عدنان حسن الحسن

Dr. Adnan Hassan Al-Hassan

هيئة التحرير

The Board of Editors

د. سعد سليمان البلوشي

Dr. Saad Suleiman Al-Balushi

أحمد مشاري الفارس

Ahmad Mashari Al-Fares

محمد راشد البريكي

Mohammed R. Al-Briaky

خلود عبدالرحمن الفرحان

Kholoud A. Al-Farhan

شيخه عبدالعزيز المطوع

Shaikhah abdulaziz al-mutawa

د.طلال عبد الوهاب السهيل

Dr. Tala Abdul-Wahhab Al-Suhail

● **المراسلات**

ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص.ب 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة دولة الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف : 00965 24841662 - 24849799

● **الإعلانات**

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص.ب 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012

■ **Correspondence: :**

Should be addressed to: The Editor - in - Cheif Al-Muhasiboon, P.O. Box 22472, Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799
http: www.kwaaa.org

■ **Advertisments :**

Agreements in this regared should be made with the management of Kuwaiti Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472, Safat - 13085
State of Kuwait,
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

Year 17 - Issue No. (56)

A Specialized Scientific Periodical Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
Board of (KAAA)

د.رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Chairman رئيس مجلس الادارة

د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
Vice Chairman نائب رئيس مجلس الإدارة

د.بدر شباب الشمالي
Bader Shabab Al-Shemali
General Secretary أمين السر

صقر مبرك الحيص
Sager Mubrek Al-Hais
Treasurer أمين الصندوق

أحمد مشاري الفارس
Ahmad Meshari Al-Faris
Board Member عضو مجلس الإدارة

د. عدنان حسن الحسن
Dr. Adnan Hassan Al-Hassan
Board Member عضو مجلس الإدارة

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdul-Mohsen Al-Tobaikh
Board Member عضو مجلس الإدارة

محمد خليل المصيبيح
Mohamed Khalil Al-Musaibeeh
Board Member عضو مجلس الإدارة

د. طلال عبد الوهاب السهيل
Dr.Talal Abdul-Wahhab al-Suhail
Board Member عضو مجلس الإدارة

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع القبس التجارية

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

الأعضاء الجدد 60

تهنئة المحاسبون 64

لإرسال اقتراحكم واستفساراتكم بخصوص المجلة

البريد الإلكتروني:
al-mohasiboon@kwaaa.org

حساب تويتر:
twitter@kw__aaa

● الاشتراكات
الكويت ودول مجلس التعاون: 2.5 دينار كويتي
لأعضاء الجمعية 5 دنانير كويتية للأفراد : 8 دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد، 16 ديناراً كويتياً أوما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية : 80 دولار أمريكياً للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»

● الأسعار
سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية (500) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون : دينار واحد كويتي أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

■ Subscriptions
Kuwait and GCC Countries : 2.5 K.D for K.D for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 KD or the Equivalent in local curency for companies and establishments, Non - Arab Countries : $50 individuals, $ 80 for companies and establishment.(The Subscription fees include maile charges, and requests should be addressed to the Editor-in-cheif of Al Muhasiboon Magazine)

■ Price of one copy:
- 1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmial charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charge

مرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة

- بعد الاطلاع على الدستور:
- وعلى المرسوم رقم 3 للسنة 1955 في شأن ضريبة الدخل الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت لسنة 1959،
- وعلى المرسوم الأميري رقم 10 لسنة 1960 بقانون ديوان الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الأميري رقم 12 لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت،
- وعلى قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهن المصرفية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية،
- وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم 38 لسنة 1980 والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 36 لسنة 1982 في شأن رجال الإطفاء المعدل بالقانون رقم 37 لسنة 2002،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون رقم 43 لسنة 1992 بإنشاء الهيئة العامة للشباب والرياضة،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء المعدل بالقانون رقم 11 لسنة 2010،
- وعلى القانون رقم 53 لسنة 2001 بشأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية،
- وعلى القانون رقم 35 لسنة 2002 في شأن مكافحة عمليات غسيل الأموال،
- وعلى القانون رقم 10 لسنة 2003 بإصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- وعلى القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت،
- وعلى القانون رقم 47 لسنة 2006 بالموافقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد،
- وعلى القانون رقم 10 لسنة 2007 في شأن حماية المنافسة،
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية،
- وبناء على عرض وزير العدل والشئون القانونية،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء،
- أصدرنا المرسوم بالقانون الآتي نصه،

الباب الأول
الأحكام العامة

مادة (1):

لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

- الهيئة: الهيئة العامة للنزاهة.
- الوزير المختص: وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء.
- الرئيس: رئيس الهيئة العامة للنزاهة.
- المجلس: مجلس الأمناء.
- الاتفاقية: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- الموظف العام: يعد في حكم الموظف العام في تطبيق أحكام هذا القانون الأشخاص المنصوص عليهم في المادة 43 من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء المشار إليه.
- الذمة المالية: ما للخاضع لأحكام هذا القانون وأولاده القصر ومن يكون ولياً أو وصياً أو قيما عليهم من أموال نقدية أو عقارية أو منقولة داخل الكويت وخارجها، ويدخل في ذلك ما لهم من حقوق وما عليهم من التزامات قبل الغير كما تشمل الوكالات أو التفويضات ذات الأثر المالي الصادرة منه للغير أو من الغير لصالحه وحقوق الانتفاع.
- البلاغ: هو الإعلام أو الاخبار من شخص طبيعي أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة أو شروع في جريمة أو التستر على جريمة أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم الى الهيئة أو الى أي جهة مختصة بتلقي البلاغات.
- المبلغ: هو الشخص الذي يقوم بالابلاغ عن أي جريمة فساد، وينطبق ذلك على الشهود وضحايا الجريمة الخبراء الذين يدلون بشهادة تتعلق بأفعال مجرمة.

لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية

مادة (2):

تسري أحكام هذا القانون على الفئات التالية:

1- رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن يشغل وظيفة في درجتهم.

2- رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة.

3- رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والقضاة والنائب العام وأعضاء النيابة العامة ورئيس وأعضاء ادارة الفتوى والتشريع وأعضاء كل من الادارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية والادارة القانونية في بلدية الكويت والمحكمون والخبراء والمصفين والحراس القضائيون ووكلاء الدائنين.

4- رئيس ونائب رئيس وأعضاء المجلس البلدي.

5 - رؤساء وأعضاء المجالس والهيئات واللجان التي يصدر مرسوم بتشكيلها أو بتعيين أعضائها.

6- القياديون شاغلو الدرجة الممتازة ووظائف الوكلاء والوكلاء المساعدين ومدراء الادارات ومن في درجاتهم من العسكريين أو المدنيين في الوزارات والادارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجهات ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة.

7- رئيس ووكلاء وموظفو ديوان المحاسبة.

8- أعضاء مجالس الادارة والمدراء العامون ونوابهم ومساعدوهم ومدراء الإدرات ومن في مستواهم في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو إحدى الجهات الحكومية بنصيب يزيد على 25% من راسمالها.

9- أعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية.

الباب الثاني
الهيئة العامة لمكافحة الفساد
الفصل الأول
أهداف واختصاصات الهيئة

(مادة 3):

تنشأ هيئة عامة تسمى (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) يشرف عليها وزير العدل وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون.

(مادة 4):

تهدف الهيئة الى تحقيق ما يلي:

1- ارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والادارية بما يكفل تحقيق الادارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.

2- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم 47 لسنة 2006.

3- العمل على مكافحة الفساد ودرء مخاطره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة ممارسته وفقاً للقانون.

4- حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ واستخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة ومنع الوساطة والمحسوبية.

5- حماية المبلغين عن الفساد.

6- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الاقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد.

7- تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

(مادة 5):

تتولى الهيئة ممارسة المهام والاختصاصات التالية:

1- وضع استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد واعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

2- تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جريمة الفساد ودراستها وفي حال التأكد من أنها تشكل شبه جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.

3- تلقي اقرارات الذمة المالية وتشكيل اللجان لفحصها.

5- حماية المبلغين عن الفساد وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

6- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد.

7- دراسة التشريعات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الكويت أو انضمت اليها وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.

8- التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الهادفه الى منع الفساد وتمثيل الكويت في المؤتمرات والمحافل الاقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.

9- دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والاقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والاطلاع على وضع الكويت فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

10- التنسيق مع وسائل الاعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.

11- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

12- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي

والاداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها.

13- اعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج وفقا للتشريعات النافذة.

14-الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والقانونية اللازمة.

15 - إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

16) أي مهام أو اختصاصات أخرى تناط بها.

الفصل الثاني: مجلس الأمناء

(مادة 6): يتولى ادارة الهيئة مجلس يسمى (مجلس الأمناء) يتكون من تسعة أشخاص ممن تتوافر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة من بينهم رئيس ونائب رئيس، ويصدر بتعيينهم مرسوم بناء على ترشيح الوزير المختص.

(مادة 7):

يشترط في عضو مجلس الأمناء ما يلي:

1- ان يكون كويتي الجنسية.

2- ألا يقل عمره عن أربعين عاما.

3- ان يكون حاصلا على مؤهل جامعي على الأقل.

4- ان يكون حسن السمعة وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضية من قضايا الفساد أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

مادة (8):

يحدد بمرسوم مرتبات ومكافآت وبدلات ومزايا رئيس الهيئة وأعضاء مجلس الأمناء وذلك بناء على اقتراح الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء.

مادة (9):

مدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

وللوزير المختص، بناءً على اقتراح أغلبية أعضاء مجلس الأمناء، إسقاط عضوية الرئيس أو نائبه أو أي من الأعضاء في حال ثبوت الإخلال الجسيم بواجباته وبعد إجراء التحقيق.

واذا خلا منصب الرئيس أو نائبه أو أي من أعضاء مجلس الأمناء لأي سبب، يتم تعيين بديل له، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه فقط.

مادة (10):

يختص مجلس الأمناء بما يلي:

1- رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

2 - اقرار الهيكل التنظيمي للوظائف واللائحة الداخلية للشئون المالية والادارية والقرارات المنظمة للعمل بالهيئة وذلك دون الاخلال باحكام المادتين 5 و38 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 المشار اليه.

3 - الموافقة على الاتفاقيات والعقود التي تبرمها الهيئة ذات الصلة باختصاصاتها.

4 - تشكيل لجنة او اكثر يراها ضرورية لعمله.

5 - اقرار مشروع موازنة الهيئة وحسابها الختامي قبل عرضها على الجهات المختصة.

6 - اقرار ونشر التقرير السنوي العام للهيئة.

7 - رفع تقرير نصف سنوي الى مجلس الامة والى مجلس الوزراء يتضمن النشاطات ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته والعوائق والسلبيات والتوصيات المقترحة.

8 - نشر كل المعلومات والبيانات الخاصة بجرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.

9 - أي موضوع يدخل في اختصاص الهيئة واهدافها يعرضه الرئيس او إثنان من اعضاء المجلس.

مادة (11):

يؤدي رئيس مجلس الأمناء ونائبه وأعضاؤه قبل ان يتولوا مهامهم أمام حضرة صاحب السمو الأمير اليمين التالية:

(أقسم بالله العظيم ان أكون مخلصاً للوطن والأمير وأن احترم الدستور وقوانين الدولة، وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق).

الفصل الثالث
الجهاز التنفيذي

مادة (12):

يكون للهيئة جهاز تنفيذي يتولى الأمور الفنية والادارية والمالية وفق ما يلي.

1 . يتولى الرئيس الإشراف على الجهاز التنفيذي ويمثل الهيئة امام القضاء وأمام الغير وذلك دون إخلال بأحكام المرسوم الأميري رقم 12 لسنة 1960 المشار اليه.

2 . يكون للهيئة أمين عام وأمناء مساعدون يصدر بتعيينهم قرار من الرئيس ويكونون مسؤولين أمامه عن إدارة وتسيير النشاط اليومي للجهاز التنفيذي وتحدد اللائحة الداخلية مهامهم واختصاصاتهم.

3 . تختار الهيئة الموظفين الإداريين والفنيين من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصصات العلمية بشفافية وعلانية وفقا للمعايير التي تحددها اللائحة الداخلية.

4 . للهيئة ان تستعين في إنجاز مهامها بمن تراه من القضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي الأجهزة الحكومية وغيرهم، ويتم ندبهم للعمل لديها وفقا للقوانين والنظم المعمول بها في هذا الشأن.

مادة (13):

تتولى الهيئة تأهيل وتدريب العاملين فيها بما يمكنهم من أداء مهامهم واختصاصاتهم في مكافحة الفساد.

مادة (14):

يصدر الرئيس قرارا يحدد فيه الموظفين بالهيئة الذين يتولون ضبط المخالفات وتحرير بالمحاضر تمهيدا لاحالتها إلى الجهة المختصة.

مادة (15):

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الأمناء والعاملين في الهيئة افشاء أي سر أو معلومات أو بيانات وصلت الى علمهم بسبب أدائهم لمهامهم وذلك في غير الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة (16):

يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الأمناء وأي موظف في الهيئة أثناء توليه لعمله الأمور التالية:

1 - القيام بأي عمل تجاري بنفسه أو بصفته وكيلا أو وليا أو وصياً أو قيماً أو توكيل غيره في ذلك.

2 - ممارسة أي وظيفة أو مهنة أو عمل آخر بمقابل أو بدون مقابل بما في ذلك ان يشغل منصباً أو وظيفة في الحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركة أو عمل خاص.

3 - المشاركة في عضوية مجلس الأدارة أو تقديم أي خدمة أو استشارة بشكل مباشر أو غير مباشر لأي جهة.

4 - تقاضي مقابل مادي بشكل مباشر أو غير مباشر من أي جهة.

مادة (17):

تصدر بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الأمناء لائحة تنظم نشاطات أعضاء مجلس أمناء الهيئة والعاملين بها الحاليين والسابقين.

الفصل الرابع
الشئون المالية

مادة (18):

يكون للهيئة ميزانية ملحقة ضمن الميزانية العامة للدولة ويتبع في اعدادها القواعد والاجراءات المنظمة للميزانية العامة للدولة.

وتبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر ابريل من كل عام وتنتهي في الحادي والثلاثين من مارس من العام التالي. وتبدأ السنة المالية الأولى، للهيئة من تاريخ سريان أحكام هذا القانون وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر مارس التالي لتاريخ صدور هذا القانون.

مادة (19):

لرئيس الهيئة الاختصاصات المخولة لوزير المالية، ولمجلس الأمناء الاختصاصات المخولة لديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بموازنة الهيئة وتنظيم أعمالها وشئون موظفيها.

الفصل الخامس
مشاركة المجتمع

مادة (20):

مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الابلاغ عنها لدى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من جديتها واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها.

مادة (21):

تتعاون الهيئة مع مختلف الجهات في مكافحة الفساد وعلى الأخص ما يلي:

1) التعاون مع المؤسسات التعليمية ودور العبادة لنشر قيم الشفافية والنزاهة والمواطنة الصالحة.

2) التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد برامج توعية عامة تتعلق بنشاط الهيئة.

الباب الثالث
جرائم الفساد واجراءات الضبط والتحقيق
الفصل الأول: جرائم الفساد

مادة (22):

تعتبر جرائم الفساد في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون الجرائم التالية:

1 - جرائم الاعتداء على الأموال العامة المنصوص عليها في القانون رقم (1) لسنة 1993 المشار اليه بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالمناقصات العامة والمزايدات والممارسات.

2 - الرشوة واستغلال النفوذ المنصوص عليها في القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء المشار اليه.

3 - جرائم غسيل الأموال المنصوص عليها في القانون رقم (35) لسنة 2002 المشار اليه.

4 - جرائم التزوير والتزييف المنصوص عليها في قانون الجزاء المشار اليه.

5 - الجرائم المتعلقة بسير العدالة المنصوص عليها في قانون الجزاء المشار اليه.

6 - جرائم الكسب غير المشروع المنصوص عليها في هذا القانون.

7 - جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة 2003 المشار اليه.

8 - جرائم التهرب الضريبي المنصوص عليها في المرسوم رقم (3) لسنة 1955 المشار اليه.

9 - جرائم اعاقة عمل الهيئة أو الضغط لعرقلة أدائها لواجباتها أو التدخل في اختصاصها أو الامتناع عن تزويدها بالمعلومات المطلوبة والمنصوص عليها في هذا القانون.

10 - الجرائم المنصوص عليها قانون حماية المنافسة المشار اليه.

11 - أي جرائم أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد.

الفصل الثاني
اجراءات الضبط والتحقيق

مادة (23):

تقوم الهيئة بمتابعة اجراءات ضبط وحجز واسترداد الاموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقا للاحكام والقواعد والاجراءات المقررة في القوانين المعمول بها.

مادة (24):

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 المشار إليه، تقوم الهيئة فور علمها بوجود شبهة جريمة فساد يجمع المعلومات والأدلة بشأنها، ولها في سبيل ذلك الاطلاع علي السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة محل العلم، وكذلك طلب موافاتها بأي بيانات او معلومات او وثائق متعلقة بها ولها ان تقرر احالتها الى الجهات القضائية المختصة.

مادة (25):

للهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء أي شخص له علاقة بجريمة فساد لسماع أقواله بشأنها.

مادة (26):

لا يجوز لأي جهة من الجهات التابعة للقطاع الحكومي أو الخاص أو أي شخص طبيعي أو معنوي، القيام بأي من الأفعال الآتية:

1 - الامتناع دون مبرر قانوني عن تزويد الهيئة بأية سجلات أو وثائق أو مستندات أو معلومات قد تكون مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد.

2 - إعاقة عمل الهيئة أو الضغط عليها لعرقلة أدائها لواجباتها أو التدخل في اختصاصاتها بقصد التأثير عليها.

مادة (27):

تطبق بشأن اجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة في جرائم الفساد القواعد المنصوص عليها في القوانين المعمول بها.

وإذا كان من نسب إليه جريمة الفساد أحد الأشخاص الذين يستوجب الدستور أو القانون إجراء خاصاً للتحقيق معه أو ملاحقته قضائياً يتبع في شأنه هذا الإجراء.

مادة 28:

تعتبر المراسلات والمعلومات والوثائق والبلاغات المتصلة بجرائم الفساد وما يجري في شأنها من فحص أو تحقيق وكذلك إقرارات الذمة المالية من الأسرار التي يجب المحافظة عليها، ويجب على كل من لهم علاقة بتنفيذ هذا القانون عدم إفشائها إلا وفق القانون ويستمر هذا الحظر بعد انتهاء علاقتهم الوظيفية.

الباب الرابع
الكشف عن الذمة المالية
الفصل الأول
الخاضعون وإقرارات الذمة المالية

مادة 30:

يخضع لأحكام هذا الباب الأشخاص المذكورون في المادة الثانية من هذا القانون.

مادة 30:

تنظم اللائحة التنفيذية شكل وبيانات إقرار الذمة المالية، وصيغة التفويض الممنوح للهيئة بحقها في الاطلاع على أي بيانات تتعلق بالذمة المالية، وأسلوب فحص عناصرها.

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية تشكيل لجان فحص إقرارات الذمة المالية وذلك وفقاً للمناصب والمستويات الوظيفية للخاضعين، وللهيئة أن تستعين برجال القضاء لرئاسة وعضوية لجان الفحص بموافقة المجلس الأعلى للقضاء.

كما تنظم اللائحة التنفيذية تقديم الخدمة المناسبة للخاضع لمساعدته في تقديم الإقرار.

الفصل الثاني
تقديم الاقرار وفحصه وسريته

مادة (31):

على الخاضعين لاحكام هذا الباب تقديم الاقرار وفقا للمواعيد التالية:

1 - الاقرار الاول: خلال ستين يوما من تاريخ توليه منصبه.

2 - تحديث الاقرار: خلال ستين يوما من نهاية كل ثلاث سنوات ما بقي في منصبه.

3 - الاقرار النهائي: خلال تسعين يوما من تاريخ تركه لمنصبه.

وعلى شاغلي الوظائف المذكورة في المادة (2) من هذا القانون تقديم الاقرار خلال سنة من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية في الجريدة الرسمية.

مادة (32):

تتولى الهيئة استلام الاقرارات، وفقا للاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات اللازمة لاستلام اقرارات العاملين في الهيئة وكيفية فحصها.

على ان يقدم رئيس واعضاء مجلس الامناء اقراراتهم الى كل من رئيس مجلس الامة ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الاعلى للقضاء.

مادة (33):

للهيئة في حالة وجود شبهة جريمة كسب غير مشروع، أن تطلب بشكل سري من الأفراد أو الجهات الحكومية أو الخاصة داخل الكويت وخارجها البيانات والإيضاحات والأوراق التي ترى لزومها.

وللهيئة بناء على طلب لجان الفحص، أن تطلب من رئيس المحكمة الكلية أو من يقوم مقامه الإذن بالحصول على بيانات عن حسابات الخاضع

لدى البنوك والمؤسسات المالية إذا قامت دلائل كافية على وجود زيادة غير مبررة في أمواله تثير شبهة جريمة الكسب غيرالمشروع.

مادة 34:

تعد لجان الفحص تقريرا عن كل خاضع لأحكام هذا الباب يرجح ان لديه زيادة في ذمته المالية نتجت عن كسب غير مشروع وذلك بعد سماع أقواله.

ويحال هذا التقرير للهيئة لترسله الى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه في شأنه.

وتنظم اللائحة التنفيذية المدد الزمنية الخاصة بإعداد التقارير وإحالتها.

مادة 35:

مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 المشار إليه، يجوز للنيابة العامة عند مباشرة التحقيق، اذا تجمعت لديها ادلة كافية على تحقق كسب غير مشروع، ان تتخذ ما تراه من الاجراءات التحفظية.

ويجوز لمن صدر ضده الإجراء ان يتظلم منه الى محكمة الجنايات خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدوره ويكون قرارها في هذا الشأن مسببا ونهائيا ولا يجوز الطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن.

وللجنة التحقيق الخاصة بالوزراء مباشرة الإجراءات التحفظية وفقا لما هو منصوص عليه في القانون رقم 88 لسنة 1995 المشار إليه.

الباب السادس
حماية المبلغ
الفصل الأول
إجراءات الإبلاغ

مادة 36:

الإبلاغ عن جرائم الفساد واجب على كل شخص، وحرية المبلغ وامنه وسكينته مكفولة وفقا لأحكام هذا القانون، او اي قانون آخر يقرر ضمانات اخرى في هذا الخصوص، ولا يجوز المساس بالمبلغ بأي شكل من الأشكال بسبب الإبلاغ عن هذه الجرائم.

مادة 37:

يشترط في البلاغ في حكم هذا القانون ان يكون المبلغ لديه دلائل جدية تبرر اعتقاده بصحة الواقعة المبلغ عنها.

مادة 38:

تبين اللائحة التنفيذية اجراءات تقديم البلاغ مع مراعاة سهولة تقديمه وإحاطة هوية المبلغ بالسرية الكاملة.

الفصل الثاني
برنامج الحماية

مادة 49:

يتمتع المبلغ بالحماية من وقت تقديم البلاغ، وتمتد الحماية لزوجه واقاربه وسائر الأشخاص وثيقي الصلة به عند الاقتضاء.

مادة 40:

تشمل حماية المبلغ ما يلي:

1. توفير الحماية الشخصية للمبلغ: وذلك بعدم كشف هويته او مكان وجوده، وتوفير الحراسة الشخصية له او محل إقامة جديد اذا لزم الامر.
2. توفير الحماية الادارية والوظيفية للمبلغ: وذلك بمنع اتخاذ اي اجراء اداري ضده وضمان سريان راتبه الوظيفي وحقوقه ومزاياه خلال الفترة التي تقررها الهيئة.
3. توفير الحماية القانونية للمبلغ: وذلك بعدم الرجوع عليه جزائيا او مدنيا او تأديبيا متى استكمل البلاغ الشروط المبينة في المادة 37 من هذا القانون.

وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل وإجراءات الحماية بأنواعها.

مادة 41:

تحدد اللائحة التنفيذية الوسائل التي يجوز للهيئة أن توفرها للمبلغ ليدلي بأقواله على نحو يكفل كافة الضمانات المادية والمعنوية والإدارية له وبما يضمن سلامته.

مادة 42:

تلتزم الدولة بتعويض المبلغ عما يلحق به من أضرار مادية أو معنوية نتيجة تقديمه البلاغ مستوفياً الشروط المبينة في المادة (37) من هذا القانون، وتحدد اللائحة التنفيذية الحوافز المادية والمعنوية التي يجوز منحها للمبلغ وشروط المنح.

الباب السادس
العقوبات

مادة 43:

يعفى من العقاب كل من بادر من الجناة بإبلاغ الهيئة او النيابة العامة او الجهات المختصة بوجود اتفاق جنائي لارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة 22 من هذا القانون وبمن اشتركوا فيها قبل البدء في تنفيذها، ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا حصل البلاغ بعد وقوع الجريمة وقبل البدء في التحقيق إذا مكن الجاني . في اثناء التحقيق . السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين أو ضبط الاموال موضوع الجريمة او القبض على مرتكبي جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة.

مادة 44:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أوبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد (15 و 16 و 26 و 28) من هذا القانون.

مادة 45

إذا تأخر أحد المذكورين في المادة (29) من هذا القانون عن تقديم إقرار ذمته المالية خلال المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (31) يعاقب بالعقوبات التالية:

1 . الإقرار الأول: غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوما بعد إنذاره بتقديم الإقرار جاز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

2 . تحديث الإقرار: غرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوما بعد إنذاره بتحديث الإقرار يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

3 . الإقرار النهائي: غرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار، وإذا زاد التأخير لأكثر من تسعين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي جميع الأحوال يحال ملف المخالف الى لجنة الفحص المختصة للتحقق من عناصر ذمته المالية.

مادة 46:

إذا قدم الخاضع إقرار الذمة المالية ناقصا او غير صحيح مع علمه بذلك او اذا لم يقدم إقرارا عن احد الأشخاص المذكورين الذين يكون ولياً أو وصياً أو قيماً عليهم رغم إنذاره بتقديمه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويجوز الحكم عليه بالعزل من وظيفته.

مادة 47:

كل من ثبت حصوله على كسب غير مشروع يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة تعادل قيمة الكسب غير المشروع الذي حصل عليه مع الحكم بمصادرة الكسب غير المشروع، سواء كان في حسابه أو في حساب زوجه او أولاده القصر او الوصي او القيم عليه.

ولا يحول انقضاء الدعوى الجزائية بالوفاء دون الحكم بمصادرة الكسب غير المشروع.

مادة 48:

كل حكم بالإدانة في الجرائم المنصوص عليها في المادتين 46 و47 يستوجب عزل المحكوم عليه من وظيفته او إسقاط عضويته مع حرمانه من تولي الوظائف العامة ومن التعيين او الترشيح لعضوية اي هيئة نيابية ما لم يرد إليه اعتباره.

مادة 49:

كل شخص من غير المنصوص عليهم في المادتين 46 و47 استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع مع علمه بذلك يعاقب بنصف العقوبة الواردة في المادة (47) من هذا القانون.

مادة 50:

كل من قام بالكشف عن هوية المبلغ او موطنه يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

مادة 51:

كل مسئول يقوم باتخاذ إجراء إداري ضد المبلغ بسبب إبلاغه عن جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون يعاقب بالجزاء التأديبي، ويعتبر الإجراء الإداري المتخذ ضد المبلغ كأن لم يكن.

مادة 52:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد، يعاقب المبلغ اذا تعمد تقديم بيانات او معلومات كاذبة او أخفى بيانات أو معلومات أو ارتكب غشاً او تدليساً أو أخفى الحقيقة او كان يضلل العدالة بالحبس مدة لا تجاوز 3 سنوات، ويجوز الحكم بعزله من وظيفته.

الباب السابع
أحكام ختامية

مادة 53:

لا تسقط الدعوى الجزائية في جرائم الفساد المذكورة في المادة (22) من هذا القانون، كما لا تسقط العقوبة المحكوم بها في هذه الجرائم بمضي المدة.

مادة 54:

للمحكمة ان تدخل في الدعوى اي شخص ترى انه استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع، ويكون الحكم بالرد او بالمصادرة نافذا في ماله بقدر ما استفاد.

مادة 55:

لا تمنع العقوبات الواردة في هذا القانون من توقيع أي عقوبة أشد تكون مقررة في قانون آخر للفعل المرتكب.

مادة 56:

تصدر بمرسوم اللائحة التنفيذية لهذا القانون، بناء على اقتراح مجلس الأمناء، وتنشر في الجريدة الرسمية.

مادة 57:

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة 58:

على الوزراء . كل فيما يخصه . تنفيذ هذا المرسوم بقانون، ويعمل

به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويعرض على مجلس الأمة.

أمير الكويت
صباح الأحمد الجابر الصباح

رئيس مجلس الوزراء
جابر مبارك الحمد الصباح

وزير العدل والشئون القانونية
جمال أحمد الشهاب

صدر بقصر السيف في: 5 محرم 1434 هـ
الموافق 19 نوفمبر 2012م

المذكرة الإيضاحية: الضرورة اقتضت إنشاء هيئة عامة مستقلة تضطلع بمنع الفساد

لما كان الفساد وما ينطوي عليه من جرائم اقتصادية واجتماعية من شأنها زعزعة استقرار المجتمعات وأمنها وتقويض مؤسسات الدول والمساس بسيادة القانون فيها ويساعد على انتهاك حقوق الانسان، وتعريض التنمية والعدالة للخطر، ويعد من الظواهر الخبيثة التي تهدد كيان المجتمع وتصيبه بآثار ضارة، ولأن الفساد لم يعد محليا، فقد أبرمت الأمم المتحدة في سبتمبر 2003 اتفاقية لمكافحته انضمت اليها دولة الكويت بالقانون رقم 47 لسنة 2006، وقد نصت تلك الاتفاقية في مادتها السادسة على ان تكفل كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة او هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد.

ومع مراعاة ما لتزمت به دولة الكويت ولما كان القانون هو أداة الدولة لتحقيق ما يتطلبه المجتمع فقد حرص الدستور الكويتي على أن لا يتعطل إصدار القوانين فأجاز في المادة (71) منه إصدار مراسيم لها قوة القوانين إذا حدث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وذلك مراعاة للمصلحة العليا للبلاد في مواجهة هذه الأمور عند توافر الضرورة التي تقتضي سرعة معالجتها.

وإزاء ما مرت به البلاد من أزمات نجم عنها إخفاقات شابات العمل من أجهزة الدولة وتسببت في كثير من مظاهر الفساد ومن ثم أصبح إصلاح الوضع استحقاقاً وطنياً حتمياً تستوجب الضرورة مواجهته ومعالجته بالسرعة اللازمة خاصة وأن البلاد مقدمة في هذه الفترة على إجراء انتخابات عامة للمجلس التشريعي وما يصاحبها من حملات انتخابية يتعين أن تتسم بطهارة اليد ونقاء الذمة، واستجابة لهذه الضرورة الملحة كان إصدار المرسوم بقانون المرافق لإنشاء هيئة عامة تنهض بمكافحة الفساد ومعالجة أسبابه.

وقد تضمن هذا المشروع إنشاء هيئة عامة مستقلة باسم (الهيئة العامة لمكافحة الفساد) تكون مهمتها مكافحة الفساد ومنعه ودرء مخاطره ومعالجة أسبابه فضلاً عن ملاحقة مرتكبيه واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عنه، وتعزيز مبدأ التعاون ومشاركة الدول والمنظمات الأقليمية والدولية في مجال مكافحة الفساد، وإرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية، وتفعيل مبدأ المساواة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة وحماية مؤسسات وأجهزة الدولة من التلاعب والاستغلال وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية ومنع الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقاً أو تحقق باطلاً وتفعيل وتشجيع دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة والنشطة في محاربة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، كما تضمن المشروع نصوصاً خاصة بالكشف عن الذمة المالية للفئات المنصوص عليها في هذا القانون.

ويتكون مشروع القانون المرافق من سبعة أبواب، تناول الباب الأول الأحكام العامة استهلها ببيان معاني المصطلحات الواردة في القانون وتحديد الأشخاص الخاضعين لأحكامه، كما عرض الباب الثاني لإنشاء الهيئة وأهدافها واختصاصاتها ومهام وصلاحيات مجلس الأمناء الذي يتولى إدارتها وكيفية تشكيله وكذلك للجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتولى الأمور الفنية والإدارية والمالية المتعلقة بعملها، كما تناول هذا الباب تنظيم الشئون المالية للهيئة وكيفية مشاركة المجتمع لتحقيق أفضل نجاح ممكن في مكافحة الفساد.

وبين الباب الثالث جرائم الفساد وإجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة والجهات المختصة بكل مرحلة منها.

ونظم الباب الرابع الكشف عن الذمة المالية وحدد الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا الباب وبين المقصود بالذمة المالية المطلوب الكشف عنها وشكل ومضمون إقرار الذمة المالية وتقديمه وسريته ولجان الفحص وكيفية التصرف حياله.

كما عرض الباب الخامس لأحكام حماية المبلغ وبين المقصود من البلاغ وشروطه وآلية تقديمه وحماية المبلغ وإجراءات هذه الحماية واختتمها بضمان الدولة تعويضه عن أية أضرار مادية أو معنوية تلحقه نتيجة لتقديمه البلاغ وبين الحوافز المادية والمعنوية التي يجوز منحها للمبلغ.

وفصل الباب السادس من المشروع العقوبات المقررة على مخالفة أحكام هذا القانون سواء من عقوبات أصلية أو تبعية أو تكميلية مبيناً الأفعال المؤثمة والعقوبة المقررة لكل جريمة وحدد حالات الإعفاء من العقاب وشروطه.

وقد تضمن الباب السابع الأحكام الختامية التي تتعلق بعدم سقوط الدعوى الجزائية في جرائم الفساد وحق المحكمة في أن تدخل في الدعوى أي شخص ترى أنه استفاد فائدة جدية من الكسب غير المشروع ليكون الحكم بالرد أو المصادرة نافاذاً في ماله بقدر ما استفاد، كما نص على أن العقوبات الواردة في هذا القانون لا تمنع من توقيع أية عقوبة أشد تكون مقررة في قانون آخر للفعل المرتكب ويكون العمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره.

تعليق على مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للنزاهة

اعداد: دكتور نبيل محمد صبيح
أستاذ بكلية الدراسات التجارية

لما كان الفساد ظاهره ذات صبغة دولية، فقد أبرمت الأمم المتحدة في سبتمبر 2003 اتفاقية لمكافحة الفساد وصادقت دولة الكويت على هذه الاتفاقية عام 2006 وذلك بالقانون رقم 47 لسنة 2006[1].

ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في مارس سنة 2007، بعد إيداعها الأمم المتحدة، وقد جاءت المادة السادسة من الاتفاقية ببيان ذلك بقولها «تكفل كل دولة طرفاً وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء... تتولى منع الفساد».

ومن استقراء الواقع الكويتي يشهد القطاع العام تفشى ظاهرة الفساد المالي والإداري حيث جاء ترتيب دولة الكويت الـ(60) بالنسبة للدول الأخرى وبخاصة دول الخليج عن إحصائية تم اعدادها سنة 2007 في مؤشرات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية سنوياً «بالآلاف».

الدولة	2003	2004	2005	2006	2007
قطر	32	38	32	32	32
ا لإمارات	37	29	30	31	34
البحرين	27	34	36	36	46
عمان	26	29	28	39	53
الكويت	35	44	43	46	60
السعودية	46	70	70	70	79

يوضح الجدول السابق تطور مؤشر مدركات الفساد في الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الخمس سنوات الماضية. [2]

وبالتالي فإن إنشاء هيئة لمكافحة الفساد هو الحل المناسب لمواجهة تفشي الفساد الذي أصبح ظاهره يجب علاجها. هذا بالإضافة إلى ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها مما يؤدي إلى تفويض مؤسساتها الديمقراطية وقيمها الأخلاقية والعدالة، ويُعرض التنمية وسيادة القانون للخطر. كذلك الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما في ذلك جرائم غسيل الأموال.

وتحظى ظاهرة الفساد باهتمام دولة الكويت، ويبدو ذلك من تأكيد سمو أمير البلاد على مكافحة الفساد بكل صورة وأشكاله[3].

وقد تضمن المشروع (71) مادة و(8) أبواب تناولت في الباب الأول - أحكام عامة، استهلها ببيان معاني المصطلحات الواردة في القانون وتحديد الأشخاص الخاضعين لأحكامه، وتناول الباب الثاني انشاء الهيئة العامة للنزاهة وأهدافها واختصاصاتها، ومهام صلاحيات مجلس الأمناء الذي يتولى إدارتها وكيفية تشكيلة، وكذلك للجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتولى الأمور الفنية والإدارية والمالية المتعلقة بعملها. كما تناول هذا الباب تنظيم الشئون المالية للهيئة وكيفية مشاركة المجتمع لتحقيق أفضل نجاح ممكن في مكافحة الفساد.

كما بين الباب الثالث جرائم الفساد وآلية اجراءات الضبط والتحقيق وتقديم الجاني أو من يُنسب إليه جريمة الفساد للمحاكمة ثم انتقل المشروع للباب الرابع وتناول تعارض المصالح والخاضعون لأحكام هذا الباب والجهات التي يتبعونها، وحالات تعارض المصالح، وتناول المشروع في الباب الخامس فيه الذمة المالية وحدد الخاضعون لأحكامه وتقديم الاقرار وفحص سريته ثم استحدث في الباب السادس نصوص تتعلق بحماية المُبلغ[4] عن جرائم الفساد وعدم المساس بالمبلغ بأي شكل من الأشكال بسبب الابلاغ عن هذه الجرائم والتزام الدولة بتعويضه عن أي اضرار مادية أو معنوية تلحقه نتيجة لتقديمه البلاغ، أما الباب السابع فقد أورد العقوبات التي يتعرض لها مرتكبوا جرائم الفساد. وأخيراً جاء الباب الثامن بأحكام ختامية تتناول عدم سقوط الدعوى الجزائية عن جرائم الفساد[5].

أولاً - أهداف الهيئة العامة للنزاهة:

نصت المادة الثالثة من المشروع على أن تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للنزاهة يشرف عليها وزير العدل، وتؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون.

ونرى إن تسمية «الهيئة العامة للنزاهة» التي جاء بها المشروع تُعد تسمية منتقدة[6] وذلك لأن أصل هذا المشروع يرجع إلى القانون رقم 47 سنة 2006 الخاص بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ونرى تعديل تسمية المشروع إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد والكشف عن الذمة المالية. وهذه التسمية تستمد وجودها من النظر إلى أهداف الهيئة، حيث إنها تقوم على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة.

وقد نصت المادة الرابعة من المشروع على أن تهدف الهيئة إلى تحقيق ما يلي:

1 - إرسال مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد.

2 - تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم 47 سنة 2006.

3 - العمل على منع الفساد ومكافحته ودرء مخاطرة وآثاره وملاحقه مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته.

4 - حماية أجهزة الدولة من الرشوة والمتاجرة بالنفوذ وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية ومنع الواسطة والمحسوبية.

5 - حماية المبلغين عن الفساد[7].

6 - تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد[8].

7 - تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى في المشاركة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

وكما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون الصادر سنة 2010 بشأن الهيئة العامة للنزاهة والتي أعدتها جمعية الشفافية الكويتية في المادة الرابعة منها على إن تحديد أهداف الهيئة يؤدي إلى وضع إطار قانوني لنشاطها وتضمنت المادة الخامسة منها ما يفيد ضرورة وضع هذه الأهداف بطريقة تمنع أي تداخل في اختصاصات جهة أخرى قائمة.

ونرى إن مكافحة الفساد لا يجب أن يقتصر على جهة معينة إنما يجب مشاركة المجتمع بكل وزاراته وجهاته الحكومية في تحقيق هدف هام وهو مكافحة الفساد بكل صورة وأشكاله في المجتمع. ولا يمكن ان تنجح الهيئة في ممارسة نشاطها وحدها بمعزل عن الآخرين[9]. ويؤيد ذلك نص المادة (21) من المشروع بقولها «مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الأبلاغ عنها لدى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها. وتباشر الهيئة من تلقاء نفسها التحري والتحقق عن جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا القانون متى وصلت إلى علمها بأي طريق.

ثانياً - الأشخاص الخاضعون لأحكام مشروع قانون هيئة النزاهة:

وفقاً للمادة الثانية من المشروع تسري أحكام هذا المشروع على الفئات التالية:

1 - رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء ومن يشغل وظيفة بدرجة وزير.
2 - رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة.
3 - رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، والقضاة وأعضاء النيابة العامة، وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات والإدارة القانونية في بلدية الكويت والمحكمين والخبراء والمصفين والحراس القضائيين.
4 - رئيس وأعضاء المجلس البلدي.
5 - رئيس وأعضاء المجالس والهيئات واللجان التي يصدر مرسوم بتشكيلها أو بتعيين أعضائها.
6 - القيادين شاغلي الدرجة الممتازة ووظائف الوكلاء والوكلاء المساعدين ومديري الإدارات ومن في مستواهم من العسكريين أو المدنيين في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجهات ذات الميزانية الملحقة والمستقلة.
7 - العاملين في ديوان المحاسبة.
8 - أعضاء مجالس الإدارة والمديرين العامين ونوابهم ومساعديهم ومديري الإدارات في الشركات التي تساهم فيها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة بنصيب يزيد على 25٪ من رأس مالها.
9 - أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية والهيئات الرياضية.
10 - الموظفون والمستخدمون والعمال في الجهات التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت إشرافها ورقابتها وكل شخص مكلف بخدمة عامة.
11 - العاملون بالشركات التي تساهم فيها الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة بنصيب يزيد على 25٪ من رأسمالها.

ويثير سريان أحكام هذا المشروع بعض التساؤلات والملاحظات:

أولا: تعارض أحكام المادة الثانية التي سردت الفئات الخاضعة للمشروع مع نص المادة الثالثة الذي تناول إنشاء الهيئة وجاء به خضوع هذه الهيئة لوزير العدل. وبمعنى آخر كيف يخضع لأحكام هذا المشروع رئيس مجلس الوزراء والوزراء وكل من يشغل وظيفة بدرجة وزير وفي ذات الوقت تخضع الهيئة لاشراف «وزير» العدل؟ وهو أحد أعضاء السلطة التنفيذية فكيف إذن يخضع رئيس مجلس الوزراء لوزير وهو وزير العدل؟ وجدير بالذكر إن كلمة إشراف تعني خضوع ورقابة من جانب الوزير على الهيئة!

وأيضاً تنص المادة التاسعة من المشروع على أن يكون رئيس مجلس الأمناء وهو الذي يتولى إدارة الهيئة بدرجة «وزير»؟ إذاً يتولى إدارة الهيئة شخص بدرجة وزير وهو خاضع في أداء مهامه لرئيس مجلس الوزراء الذي يسري عليه في ذات الوقت أحكام هذا المشروع.

بناء على ذلك، لن تتحقق الاستقلالية والحيادية المنشودة وكيف يمكن تحقيق ذلك في الواقع العملي عند قيام الهيئة بطلب اقرار الذمة المالية من الوزراء وهي تخضع لرقابة واشراف مجلس الوزراء؟

ثانياً - لم يعن مشروع القانون الجديد بمراعاة متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على النحو الذي يضمن التطبيق الأمثل لهذه الاتفاقية والتي تجلت بصورة واضحة في المواد التي حددت اختصاصات الهيئة، مما أدى إلى وجود نقص وفي بعض الأحيان خلل في التطبيق بين الاتفاقية والمشروع.

ثالثا - إدارة الهيئة وآلية اختيار مجلس الأمناء:

نصت المادة السادسة من المشروع على أن يتولى إدارة الهيئة مجلس يسمى «مجلس الأمناء» يتكون من سبعة أشخاص ممن يتوافر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة من بينهم رئيس ونائب رئيس ويصدر بتعينهم مرسوم بناء على عرض الوزير المختص، وهذا المجلس يكون على رأس الهيكل الوظيفي للهيئة.

وجاءت المادة الثامنة من المشروع بآلية لاختيار مجلس الأمناء على النحو الآتي:

أ - الرئيس والنائب يرشحهما مجلس الوزراء.
ب - عضو يختاره مجلس الأمة.
ج - عضو يرشحه المجلس الأعلى للقضاء من المتخصصين في القانون.
د - عضو يرشحه رئيس ديوان المحاسبة من المتخصصين في المسائل المحاسبية.
هـ - عضو يرشحه محافظ البنك المركزي من التخصيص في الشئون المصرفية[10].

وهذا النص المذكور يؤدي إلى إضعاف مصداقية الهيئة العامة للنزاهة، حيث جعلت ترشيح رئيس مجلس

ونائب رئيس مجلس الأمناء عن طريق مجلس الوزراء، مع العلم إن مجلس الوزراء يخضع لأحكام هذا القانون (من الأشخاص الخاضعين لأحكام مشروع القانون) كما جعل ترشيح باقي أعضاء المجلس عن طريق مجلس الأمة والمجلس الأعلى للقضاء، وديوان المحاسبة، والبنك المركزي وغرفة تجارة وصناعة الكويت وهي كلها جهات تتعارض مصالحها بشكل أو بآخر مع اختصاصات وأهداف الهيئة كهيئة تعني بمكافحة الفساد.

وكان الأجدر اختيار مجلس الأمناء من بين الشخصيات العامة المشهود لها بالنزاهة.

رابعاً - الذمة المالية والحماية الدستورية للمال العام:

حرص الدستور الكويتي على حماية المال العام ونص بالمادة (17) منه على ان للأموال العامة حرمه وحمايتها واجب على كل مواطن، لذلك يجب على كل التشريعات التي تتعلق بالأموال العامة أن تعزز الشفافية والنزاهة إزاء التصرفات التي تتعلق بأموال الدولة.

وتفرض التشريعات سواء المالية أو الجزائية التزام رقابي واحترازي على كل من يتولى وظيفة عامة هدفه تحقيق الحماية الدستورية للمال العام يتمثل في تقديم إقرار بذمتهم المالية، فتجد إن المادة (35) من المشروع حددت فئات الخاضعين لأحكام هذا القانون وشملت الموظف العام وزوجته وأولاده القصر حيث يغلب اختلاط الذمة المالية للموظف وزوجته.

وحددت المادة (37) المقصود بالذمة المالية حيث لم تقتصر على الأموال بأنواعها والحقوق والديون، بل تناولت كذلك الوكالات وحقوق الانتفاع كالشاليهات والمزارع والقسائم الصناعية [11].

ولكننا نرى إن المشروع جاء قاصراً من حيث تشكيل لجان فحص إقرارات الذمة المالية رغم أهمية هذا التشكيل في الكشف عن الفساد، وأحال المشروع هذا الأمر للائحة التنفيذية. كما أغفل هذا المشروع كيفية الطعن في قرارات هذه اللجان، ويبدو - في رأينا الشخصي - انه ترك أمر الطعن في قراراتها للقواعد العامة في القانون وهو أيضاً أمر منتقد.

وأخيراً نوصي باعادة النظر في المشروع ومحاولة تنسيق بنوده مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتجنب أوجه النقص والعيوب الواردة بنصوص المشروع.

المراجع:

1 - انظر الكويت اليوم - الأحد 10 ديسمبر 2006، العدد 797 - السنة الثانية والخمسون، كما أقره مجلس الوزراء وذلك لعرض على مجلس الأمة الكويتي.

2 - المصدر: منشور بمدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي - السبت 13 يونيه 2009 عن جمعية الشفافية الدولية.

Transperncy international (Global corruption - report various issues.

3 - انظر جريدة الوطن - وزير الاعلام يؤكد ضرورة مكافحة الفساد بكل أشكاله - عدد الثلاثاء - 21 فبراير 2012 ص: 24.

4 - المُبلغ هو كل شخص يقوم بابلاغ السلطة المختصة بالدولة عن جرائم فساد وفقاً للمادة (33) من المشروع وهي واردة على سبيل الحصر لا المثال ولكن المشروع أورد بالفقرة (11) منه أي جرائم أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد مما يعني فتح المجال لجرائم أخرى.

5 - أحال مجلس الأمة الكويتي المشروع إلى لجنة الشئون القانونية والتشريعية بتاريخ 2012/6/10، انظر جريدة الوطن بتاريخ 2012/6/15 ص: 12 تحت عنوان «التشريعية» أنجزت قانون تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

6 - يُطلق على هذه الهيئة في كلاً من مصر وسورية هيئة مكافحة الفساد بالنظر إلى الغرض من انشائها.

7 - نرى حذف هذه الفقرة الخامسة لأن حماية المبلغين عن الفساد يُعد وسيلة لتحقيق أهداف الهيئة وليس من بين أهدافها.

8 - تعد هذه الفقرة السادسة هامة في الواقع العملي ويجب العمل على تفعيلها في إطار دول مجلس التعاون الخليجي من خلال اتفاقيات مشتركة (ثنائية وجماعية) للعمل على كشف الفساد وجرائم غسيل الأموال وتبادل المعلومات بين بنوك هذه الدول وسرعة التحرك لاحباط أية محاولات لنهب وتهريب الأموال وغيرها من صور الفساد. وأيضاً ضرورة التعاون الدولي من أجل مكافحة الفساد.

9 - انظر مقالة بعنوان «لماذا مكافحة الفساد» 16 ديسمبر 2007 - أ/ صلاح محمد الغزالي.

10 - رفعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعض التعديلات على مشروع القانون بالهيئة العامة للنزاهة من أجل تفعيل الدور الرقابي لهذه الهيئة وأضافت عضو تسمية الجمعية على ألا يكون موظفاً فيها.

11 - انظر المذكرة الأيضاحية لقانون النزاهة 2010 - جمعية الشفافية الكويتية.

لقاء مع السيد / يوسف صالح العثمان

أجرى اللقاء السيد / مشاري ثنيان الياقوت
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية..

في حديث الذكريات ورحلة طلب العلم في جمهورية مصر العربية منتصف الستينات من القرن الماضي والعمل في جامعة الكويت وتأسيس أول جمعية للمحاسبين والمراجعين في الكويت سنة 1973م.

التقينا بالسيد / يوسف العثمان ودار حديث ذو شجون حول دراسته في القاهرة وسألناه كيف تم ذلك:

بداية كان هدفي دراسة هندسة البترول في جامعة القاهرة في جمهورية مصر العربية ونظرا لعدم توافر أماكن للقبول إلا في جامعة الإسكندرية أو جامعة أسيوط فقد أثرت أن اختار تخصص المحاسبة في كلية التجارة - جامعة عين شمس حتى لا تتأجل البعثة أو تكون دراستي خارج مدينة القاهرة.

ولله الحمد فقد كان الاختيار موفقا واجتزت دراستي الجامعية بنجاح في يونيو 1968م بتقدير جيدا جدا مرتفع من جامعة عين شمس وهي من الجامعات العريقة المعروفة بتشددها بمنح الدرجات الجامعية وحرصها على اسمها وسمعتها العلمية والعالمية.

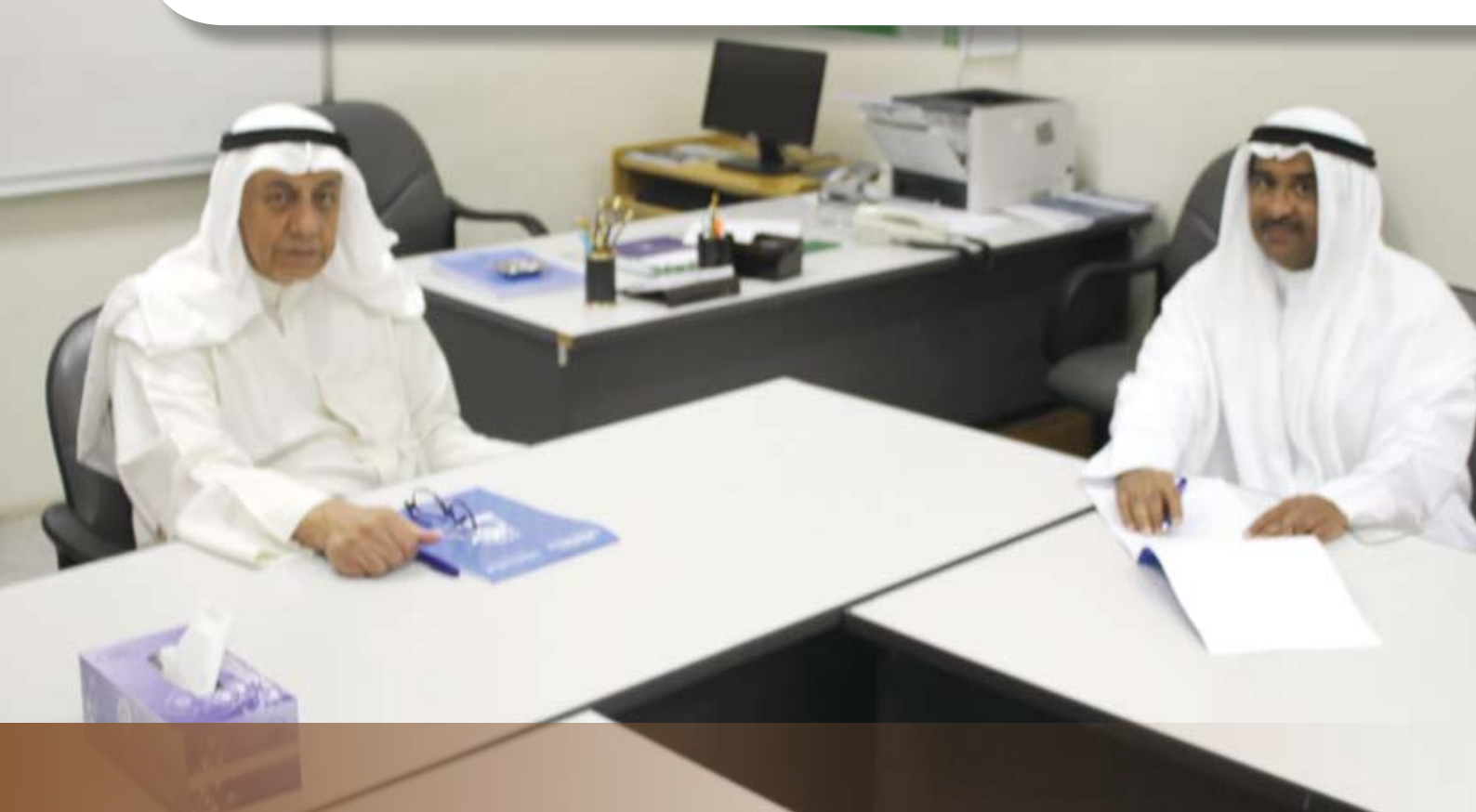

رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الأسبق.. ووكيل ديوان المحاسبة السابق..

■ بداية حدثنا عن رجوعك للكويت واختيار مجال العمل في الوظيفة الأولى؟

التحقت بجامعة الكويت كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية سنة 1968م وكنت مع الأخ/سعد محمد السعد من أوائل المعيدين المعينين في الكلية لتدريس مواد المحاسبة والمراجعة.. وأيضاً تعين في نفس السنة الأخ فهد محمد الراشد معيدا لتدريس مواد إدارة الأعمال ولم يكن في الكلية وقتها إلا الاخوة الكرام الأساتذة والمعيدين الوافدين العرب.

■ كيف تم تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وهل تأثرتم من خلال دراستكم في القاهرة بضرورة وجود جمعية مهنية للمحاسبة والمراجعة؟

كان هناك في جمهورية مصر العربية نقابة للمحاسبين «نقابة التجاريين» وهي خارج أسوار الجامعة.. وداخل الجامعة يوجد أنشطة تطوعية لخدمة الطلبة وتنمية مهاراتهم الذاتية.. ولم يكن مسموحا لنا بالاشتراك بالنقابة أو حضور فعالياتها لأنها قاصرة على أعضائها المصريين.. وبعد التخرج والرجوع لدولة الكويت روادتنا فكرة إنشاء جمعية للمحاسبة والمراجعة تضم طلبة تخصص المحاسبة في الكلية - رغم قلة عدد الطلبة في ذلك الوقت - حيث تم تأسيس جمعية للمحاسبة في كلية التجارة في جامعة الكويت.. وقد اقتصر دورها على الأنشطة الثقافية والاجتماعية وتوفير الكتب الدراسية بأسعار التكلفة للطلبة عبر استيرادها من مكتبات جمهورية مصر العربية.. وكذلك إصدار مجلة علمية متخصصة تعني بمواد المحاسبة والمراجعة والتي تخدم الطلبة في دراستهم وأبحاثهم.

وبعد تخرج أول دفعة من طلبة كلية التجارة/ جامعة الكويت سنة 1971م.. بدأ التفكير الجدي في تأسيس جمعية تضم المحاسبين الذين يتم تخرجهم على مدى السنوات القادمة تكون مهمتها خدمة مهنة المحاسبة والمراجعة ومزاوليها.. وتقدمنا بطلب إلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والتي رفضت الطلب بداية لوجود جمعية الخريجين والتي تضم في عضويتها جميع التخصصات العلمية.. وبعد محاولات عديدة وافقت على تأسيس وترخيص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فبراير 1973م.. وأعقب ذلك تأسيس العديد من الجمعيات العلمية والمهنية.

■ خلال دراسة الطلبة في جامعة الكويت هل كان هناك اهتمام بمجلة المحاسبة ومشاركة الأساتذة والطلبة بالكتابة فيها؟

لقد كان لجمعية المحاسبة في كلية التجارة دورا ثقافيا وتثقيفيا واضحا ومن ذلك إصدار مجلة علمية متخصصة يكتب فيها نخبة من الأساتذة - منهم من خارج دولة الكويت - وكذلك طلبة الكلية والدراسات العليا.. ولكن للأسف توقفت عن الصدور حاليا.

وكانت مجلة المحاسبة غزيرة وغنية بمادتها العلمية والبحثية ومفيدة للطلبة والمهتمين بعلوم المحاسبة والمراجعة.. حيث أن كتابها من أفضل أساتذة الكلية الحائزين على شهادات عالية بالمحاسبة والتجارة والاقتصاد من كليات وجامعات عالمية يشار لها بالبنان.. وقد كان هناك أساتذة زائرون يلقون محاضرات في الكلية ويناقشون رسائل علمية فيها.. ولاحظت اهتمام الأساتذة الزائرين بمتابعة اقتناء مجلة المحاسبة والمشاركة بمقالات وأبحاث علمية فيها وطلب المجلة وكانت ترسل إليهم بالخارج وهذا دليل على أهميتها.

● تكريم رؤساء مجالس الإدارة السابقين لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

■ **بداية تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية هل هناك محاولات للتعاون مع اتحادات وجمعيات مهنية عربية وأجنبية؟**

بعد تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سنة 1973م تم الانضمام للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وهو يضم جميع النقابات والجمعيات المهنية في العالم العربي واستطعنا استضافة وعقد المؤتمر العلمي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في الكويت في مارس سنة 1976م - حيث يعتبر هذا المؤتمر الأول الذي تعقده جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - وقد حضرته أغلب الدول العربية ومنظمات ومؤسسات مهنية لمناقشة الأبحاث والدراسات وقد صدرت عنه توصيات مهنية ومحاسبية هامة وحاز المؤتمر وقتها شهرة علمية وإعلامية على جميع المستويات.

أما بالنسبة للدول الغربية فقد كانت هناك اتصالات مع الجمعية المحاسبية في كل من بريطانيا واستراليا وغيرها من الدول.. إضافة إلى زيارات رسمية وودية متبادلة.. وقد أسفرت هذه الاتصالات والزيارات الحصول على المعايير المحاسبية وقواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة السائدة في ذاك الوقت حيث تم ترجمتها وتوزيعها على مزاولي المهنة للاستفادة منها.. وحتى تكون المراجعة وفق معايير وأصول مهنية ثابتة وملزمة.

■ **هل هناك طلب من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لوزارة التجارة والصناعة لتبني قواعد مزاولة المهنة .. وما هي علاقة الجمعية بالوزارة ؟**

فعلا لقد سعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في هذا الاتجاه مع وزارة التجارة والصناعة حيث بدأت الوزارة بوضع قواعد لمزاولة المهنة وأساليب فنية حاكمة لبعض الأمور لأن المهنة سابقا كانت غير منظمة.

وبدأت العلاقة مع الوزارة عبر مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية باللجان المتخصصة التي أنشأتها وزارة التجارة والصناعة وتضم أيضاً مستشارين من الوزارة ومن خارجها من المختصين بالمهنة.. وكان الهدف من ذلك السعي لتنظيم المهنة والارتقاء بها.

● تكريم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لرواد العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي

■ هل العلاقة مع وزارة التجارة والصناعة علاقة تعاون؟

حيث أن الوزارة معنية بتطبيق قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة.. فقد تم تشكيل عدة لجان بقرارات وزارية تضم أعضاء ممثلين عن وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.. وقد كانت العلاقة بداية مع الوزارة مرنة ومتكاملة وقد شاركت شخصيا في عدة لجان خلال الفترة الماضية وكنا نسعى مع الوزارة لوضع قواعد ونظم وأساليب تنظيم المهنة وتطويرها للمصلحة العامة إلا أنه في الفترة الأخيرة طرأت مستجدات حالت دون ذلك بسبب رغبة الوزارة بأن يكون لها الدور الأكبر في اللجان والقرارات دون دور فاعل لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

والجمعية تشارك حاليا في عدة لجان وزارية مثل لجنة القواعد المحاسبية ولجنة التأديب ولجنة اختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات.. ولكنها لا تشارك في إعداد الاختبارات وإنما يقتصر دورها على تنظيم دورة تدريبية متخصصة للمواد المطلوبة لامتحان القيد بالسجل.. بينما يقوم أساتذة من جامعة الكويت وخارجها بوضع أسئلة امتحانات المواد وبطلب من وزارة التجارة الصناعة.

وختاما.. أوضح السيد/ يوسف صالح العثمان إن الجمعية منضمة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.. حيث أن مشاركة الجمعية في الملتقيات والندوات والمحاضرات والأنشطة المختلفة للاتحاد الدولي للمحاسبين يحقق الاستفادة العلمية والمهنية.. أخذ بالاعتبار إن ذلك يحقق أيضاً السمعة العالمية لدولة الكويت.

ونسأل الله التقدم والرقي لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والقائمين عليها لما فيه خير ومصلحة جموع المحاسبين.. كما أتمنى النظر والسعي جديا في سبيل تحويل الجمعية إلى نقابة للمحاسبين والمراجعين تعني بأمور مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة.. الأمر الذي يدعم بفاعلية وكفاءة تحقيق استقرار وازدهار اقتصاد الدولة وتقدمها لتكون مركزا مالياً وتجارياً يحتذي به وفق الأصول والقواعد المحاسبية السليمة والنظامية.

في ذكرى الفقيد الغالي المرحوم صلاح المرزوق

بقلم : يوسف صالح العثمان

.. أجد من ألزم اللزوم .. ومن أوجب الوجوب .. أن أخط كلمتي هذه في ذكرى فقيدنا .. وأخينا .. وزميلنا .. ورفيق دربنا .. الغائب الغالي .. والحاضر الوافي .. المرحوم بإذن الله تعالى .. صلاح فهد عبد العزيز المرزوق .. حيث انتقل إلى دار الخالدين يوم الثلاثاء الموافق 19 يناير 2010 .. وفيه أقول .. ولا أحيط مدى .. وأذكر .. ولا أصل منتهى .. فأعيروني انتباهكم .. وفضل قراءتكم ..

- بسم الله الرحمن الرحيم -

﴿ يأيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وأدخلي جنتي ﴾

صدق الله العظيم

لقد كان بيننا .. ومعنا .. زرع الأمل .. وعاش الحياة .. ورصد .. رصد الواثقين .. وآمن إيمان الراسخين .. بأن هذه الدنيا .. دار الممر .. وأن الآخرة هي دار المقر .. فأعد العدة والعتاد .. لهذه الرحلة الدنيوية .. فكان العمل عزيزا وغاليا في مبناه ومعناه .. وكان الناتج .. يانعا .. راقيا إلى الذرى العاليات .. يشهد له في ذلك ارتباطه الوثيق في عمله .. ونهجه المتكامل في علاقاته مع زملائه .. فعرفه الجميع .. ذا أخلاق حميدة .. وخصال فريدة .. فهو المحب المتواضع .. البسيط في معشره .. الكريم في عطائه .. المتألق في أدائه .. المقدس لثرى وتراث وطنه .. فكان بحق نموذجا يحتذى به .. ونبراسا للأجيال القادمة.

لقد عايشنا .. الفرح والحزن .. ذا صولات وجولات .. قامة وقيمة .. حمل هموم المهنة وقضاياها .. ورسم البسمة والأمل .. وفتح عقله وقلبه .. فكان حياديا بالرأي والمشورة .. رجل مبادئ وقيم .. ظل وفيا لها وملتزما بها لا يحيد عنها .. لقد كان الفقيد العزيز أحد مؤسسي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عام 1973 .. وعضو مجلس إدارتها وأمين صندوقها عامي 1973 و 1974 .. كما أنه له إسهامات عديدة .. ونشاطات فاعلة .. في العديد من المجالات والأنشطة المحاسبية والإدارية والمالية

والاقتصادية .. بدءا من رئاسته لمجلس إدارة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار .. وبعدها مزاولته لمهنة تدقيق الحسابات من خلال عمله كشريك مسئول لبعض المكاتب المحاسبية .. ومرورا بعضوية غرفة تجارة وصناعة الكويت والغرفة العربية الأميركية - واشنطن .. ولجنة سوق الكويت للأوراق المالية .. وكذلك رئاسته للجنة التنفيذية لمركز الكويت للتحكيم التجاري .. كما ترأس مجالس إدارات بعض الشركات .. وآخرها رئاسته لمجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة من عام 2007 حتى 2009 .. فكان صلاح فهد المرزوق .. رحمه الله رافدا رئيسا .. وشريانا دافقا .. في كل مجال وكل نشاط تقلده .. وزاوله.

وعندما ابتلاه الخالق .. جل في علاه .. بالمرض كان صابرا .. صبر المؤمنين .. وتقيا تقى الورعين .. ومحسنا إحسان العارفين .. بأن هذا الليل البهيم .. لابد وان يأذن الله سبحانه وتعالى ببزوغ فجره .. وانجلاء نوره ... حسب إرادة الله .. ومشيئته .. وقد كان ذلك .. وهو في عمر الهلال..

مناجـاة*

قالت أمامه ما لجسمك شاحبا ..
منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع
أمن المنون وريبها تتوجع ..
والدهر ليس بمعتب من يجزع
فقلت:
فتجلدي للشامتين أريهم ..
إني لريب الدهر لا أتضعضع
وإذا المنية أنشبت أظفارها ..
ألفيت كل تميمة لا تنفع

رحيلك ترك لوعة وصدمة .. وحزنا للجميع .. وستظل خالدا يا "أبا خالد" في تاريخ الوطن وذاكرته .. ولكن تبقى لنا الذكرى .. ويلفنا ألم الفقد والرحيل .. والحزن .. الذي يسري في الوجدان والمشاعر .. رحمك الله رحمة واسعة .. وأسكنك الفردوس الأعلى .. وألهم اهلك وذويك ومحبيك جميل الصبر .. ونعمة السلوان .. انه سميع مجيب الدعاء .. والقادر عليه.

---

* أبيات من قصيدة للشاعر " أبو ذؤيب الهذلي".

لقاء مع

الاسم الثلاثي ؟

خالد ابراهيم الشطي

المسمى الوظيفي ؟

محاسب قانوني - شريك برايس وترهاوس كوبرز الشطي وشركاه.

الجامعة المتخرج منها ؟

جامعة الكويت

عدد سنوات الخبرة والجهات التي عملت فيها ؟

14 سنة خبره عملية

- مدقق حسابات - ارنست ويونغ
- المدير التنفيذي للادارة الماليه - شركة المصالح الاستثمارية
- المدير التنفيذي للادارة الماليه - شركة بيان القابضة
- شريك - برايس وترهاوس كوبرز الشطي وشركاه

طبيعة العمل الذي تقوم به ؟

تدقيق الحسابات والاستشارات المحاسبيه والمالية

كم عدد الدورات التي شاركت فيها من قبل العمل و من قبل الجمعية ؟

العديد من الدورات.

هل سبق أن قدمت دورة في اختصاصك ؟

نعم

ما هو رأيك في المؤتمر المهني الثالث ؟

المؤتمر حقق الاهداف المرجوه منه، جمع كوكبه مهنيه رائعه من مختلف الدول الخليجيه والعربيه، ناقش احداث الساعه واسهم في رفع مستوى الوعي والمهنه.

والتنظيم رائع ومجهود تطوعي جبار يشكر عليه جميع المشاركين ، وتطور ملحوظ مقارنة بالمؤتمر السابق.

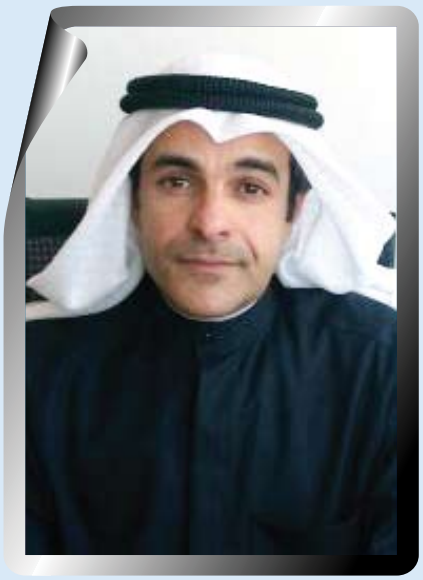

● خالد ابراهيم الشطي

ما هو رأيك في خطة التدريب لموسم 2013/2012 بالجمعية ؟

خطة التدريب ممتازة وتعكس الاحتياجات والمواضيع المهمة في سوق العمل الحالي وتواكب التطورات التي يتطلبها المحاسب ليكون على دراية بالتطورات على مستوى مهنة المحاسبه او على مستوى المشرع المحلي مثل حوكمة الشركات، وأتمنى أن تكون هناك دوره عن قانون الشركات الكويتي الجديد.

ما هو اقتراحك لتطوير الجمعية ؟

الاستمرار بالنهج الحالي، وأن تنشر أحداث الساعة التي تنشر في مجلة المحاسبين حاليا في الصحف لكي تساهم في نشر الوعي ولكي يكون دور الجمعية ملموس من قبل المجتمع ككل.

كلمة تقدمها للمحاسبين الجدد ؟

مهنة المحاسبه مهنة متجدده بشكل مستمر مع تطور الاحداث بمجتمع الأعمال، فيجب الحرص على مواكبة هذا التطور بمتابعة آخر المستجدات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية، وذلك عن طريق الاطلاع ومتابعة التحديثات لتلك المعايير والحرص على أخذ الدورات التدريبيه المتعلقه بهذا الشأن.

لقاء مع

الاسم الثلاثي ؟

عزيزه محمد ابراهيم

المسمي الوظيفي ؟

مراقب المحاسبة المالية بالادارة العامة للاطفاء

الجامعه المتخرج منها ؟

جامعة الكويت

عدد سنوات الخبرة والجهات التي عملت فيها ؟

24 سنة الادارة العامة للإطفاء فقط

طبيعة العمل الذي تقوم به ؟

حسب المسمي الوظيفي باعمال المحاسبة بالشئون المالية

كم عدد الدورات التي شاركت فيها من قبل العمل ومن قبل الجمعية ؟

لم اشارك بدورات عديدة خلال سنوات العمل الطويلة بسبب الانشغال بالعمل واقتصرت على مشاركتي فيما يلي:

1 – دورة الموازنات المستقلة والموازنات الملحقة في جامعة الكويت .

2 – الدورة التدريبية التاسعة عشر بالمحاسبة بديوان الموظفين .

وكانت الدورتين من قبل العمل

هل سبق ان قدمت دورة في اختصاصك ؟

نعم بعض الدورات لضباط الاختصاص .

ماهو رأيك في المؤتمر المهني الثالث ؟

بالنسبة للمؤتمر المهني الثالث كان مؤتمراً ناجحاً بجميع المقاييس اطلعنا من خلاله على مفهوم الحوكمة ومدي تطبيقها على المستوى الوطن العربي ومنظور كل دولة لها وتأثيرها على التنمية وعلى الاقتصاد ككل ومدى تطبيقها .

● عزيزه محمد ابراهيم

ماهو رأيك في خطة التدريب لموسم 2012 / 2013 بالجمعية ؟

بسبب الانشغال عن العمل لم يتسنى لي متابعة انشطة الجمعية فالتقصير من طرفي وليس من طرف الجمعية .

كلمة تقدمها للمحاسبين الجدد ؟

تطوير الذات والممارسة المستمرة للعمل المحاسبي.

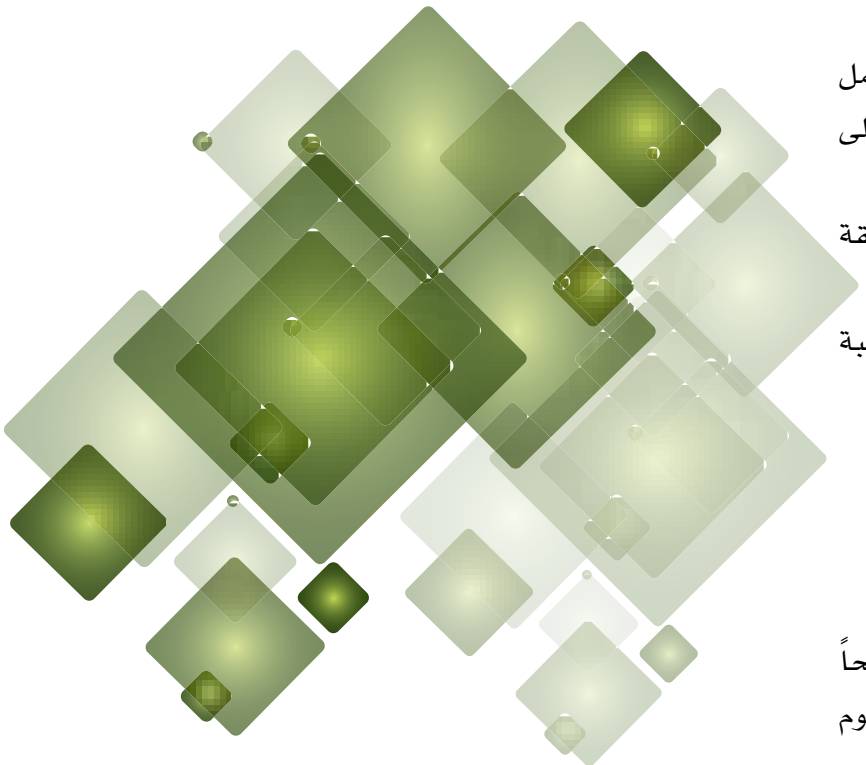

المؤتمر المهني الثالث
للمحاسبة والمراجعة - دولة الكويت - ديسمبر 2012

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع قسم المحاسبة – جامعة الكويت وبمشاركة إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤتمرها الثالث، بعنوان المؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة الذي أقيم تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح – حفظه الله، خلال الفترة من 5 – 6 ديسمبر 2012 بهدف حث المهنيين من معدي التقارير المالية ومراقبي الحسابات والأكاديميين والجهات الحكومية ذات الصلة وتعريفهم بأهمية مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت ودول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى.

حيث تم إستقطاب العديد من الجهات الحكومية والخاصة التي ساهمت بدعم المؤتمر وهم على النحو التالي:

	الراعي الذهبي:	10	● مكتب آرنست ويونغ – العيبان والعصيمى وشركاهم.
1	● مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.	11	● مكتب برايس وتر هاوس كوبرز – الشطي وشركاه.
2	● إتحاد مصارف الكويت.	12	● مكتب هوروث المهنا لتدقيق الحسابات.
3	● مكتب كي بي أم جي – صافي المطوع وشركاه.	13	● مكتب البزيع وشركاهم – عضو في أر أس أم العالمية.
4	● مكتب بي دي أو – قيس النصف وشركاه.	14	● مكتب فوزية مبارك الحساوي لتدقيق الحسابات – يو إتش واي.
		15	● إتحاد الشركات الإستثمارية.
	الراعي الفضي:	16	● مركز الكوت لتدقيق الحسابات.
5	● شركة الصالحية العقارية.	17	● شركة إدارة المرافق العمومية.
6	● مكتب ديلويت آند توش – الفهد والوزان وشركاهم.	18	● مطعم ألتسيمو الإيطالي.
	الشريك الإستراتيجي:		**الراعي الإعلامي:**
7	● بيت التمويل الكويتي.	19	● وزارة الإعلام.
		20	● مؤسسة الوطن الإعلامية.
	الراعي البرونزي:		
8	● غرفة تجارة وصناعة الكويت.		
9	● شركة المركز المالي.		

الجـــهـــات المـنـظـمـة

جمعيـة المحاسبين والمراجعين الكويتية

مركز التميز - قسم المحاسبة جامعة الكويت

إتحاد المحاسبين والمراجعيـن العـرب

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

● جانب من المؤتمر

كما استضاف المؤتمر عددا من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات المهنية من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، بالإضافة إلى المشاركين من مختلف الجهات والشركات ومكاتب تدقيق الحسابات داخل وخارج الكويت وطلبة الجامعات والمعاهد، حيث قدر عدد المشاركين بأكثر من 300 مشارك.

● عريف الحفل فيصل الطبيخ

وقد مثل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/جابر مبارك الحمد الصباح – حفظه الله ورعاه، معالي الدكتور / نايف الحجرف – وزير

● معالي الدكتور نايف الحجرف

المالية ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة حيث جاءت كلمة معاليه كالتالي:

الأخوة والأخوات الكرام ،،
ضيوفنا الأفاضل،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

يشرفني أن أنوب عن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح حفظه الله في إفتتاح هذا المؤتمر الذي يأتي في سياق العمل على تحقيق رؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في إستعادة الدور الريادي للكويت كمركز مالي وتجاري حديث، ولتحويل إقتصادنا القائم على الإعتماد على النفط، إلى إقتصاد تتنوع فيه مصادر الدخل والنشاطات الإقتصادية، وتستغل فيه كافة الطاقات لتحقيق الرخاء للمواطنين وتنمية الكويت على أسس مستدامة.

إن تحقيق هذه الرؤية السامية لتطوير دولة الكويت كمركز مالي إقليمي رئيسي وتعزيز المكانة التنافسية للكويت يتطلب توفير بنية تحتية تشريعية وتنظيمية قوية وقادرة على مواكبة المتغيرات ودعم النمو الإقتصادي في الدولة، وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات المساندة من أهمها الإستشارات المحاسبية والقانونية وخدمات التدقيق والمراجعة، التي يجب أن تساير أحدث التطورات في العالم لتصبح الكويت رائدة في هذا المجال.

الأخوة والأخوات الأفاضل ،،

إن المهام الملقاة على عاتق القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة تتطور وتتوسع بشكل مستمر لتواكب المتغيرات في عالم المال والإقتصاد والأعمال، فعلى الصعيد العالمي أدت الأزمة المالية العالمية إلى مراجعة شاملة لهذه المهام في مجالات التصنيف الإئتماني وتحليل المخاطر وتقييم الأصول، وبشكل خاص أساليب تقييم المشتقات المالية المعقدة التي كانت من أسباب هذه الأزمة، وعلى الصعيد المحلي إستجد في

● الجلسة الافتتاحية

الكويت حدثين مهمين الأول هو إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم تداول الأوراق المالية على أسس تشريعية متينة وأدوات رقابية فعالة، وهو ما أضاف أبعادا جديدة تهدف إلى تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية وتشديد الرقابة والإشراف على الإجراءات المالية وتطبيق معايير حوكمة الشركات ، والحدث الثاني هو صدور قانون الشركات الجديد، الذي جاء إستجابة لضرورات التعديل الذي تفرضه متغيرات العصر سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا سواء من جهة إستحداث أحكام جديدة أو إصلاح العيوب التي أسفر عنها تطبيق القانون لمدة طويلة بما يكفل إختصار الإجراءات الحكومية ويرسخ مبدأ حرية التجارة ويعزز الوظيفة الإقتصادية والإجتماعية لرأس المال. وبذلك فقد تعاظم واجب القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة في توفير وتحليل المعلومات المالية والإقتصادية لرجال الأعمال بشكل مستمر لمساعدتهم على إتخاذ قراراتهم الإدارية والإستثمارية وتبصيرهم بمسئولياتهم.

من هذا المنطلق، لابد أن أشيد هنا بمبادرات جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي حرصت على الإستمرار في عقد هذه المؤتمرات لمواكبة هذه المتغيرات من خلال تبادل الخبرات ومتابعة أخر المستجدات في مجالات المحاسبة وإعداد التقارير المالية وتدقيق الحسابات. كما أشيد بمساهمة كل من قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ، وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تساعد من خلال مشاركتهم في تنظيم هذه المؤتمرات على تعزيز التعاون والتكامل بين الجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية لتبادل الأراء والخبرات لتطوير هذه المهنة وتحقيق الهدف المنشود منها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الأخوة والأخوات الأفاضل ،،،

وفي الختام يسرني أن أنقل إليكم ترحيب راعي المؤتمر رئيس مجلس الوزراء سمو

الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح بهذا الجمع الكريم من المهنيين و الباحثين ورجال الأعمال من مختلف الإتحادات والنقابات والجمعيات المحاسبية التي تشارك في هذا المؤتمر، داعيا المولى عز وجل أن يعينكم ويوفقكم في مسعاكم، متمنيا لكم طيب الإقامة في وطنكم الثاني الكويت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

● د. رشيد القناعي

تلتها كلمة رئيس هيئة المؤتمر ورئيس مجلس الإدارة الدكتور/رشيد القناعي والتي قال فيها:

معالي الدكتور الفاضل/نايف الحجرف وزير المالية ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة ممثل راعي المؤتمر سمو الشيخ / جابر مبارك الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظة الله

الزملاء رؤساء المنظمات والجمعيات المهنية العربية

الإخوة أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الأخوة والأخوات المشاركين بالمؤتمر

ضيوفنا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني بإسم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وقسم المحاسبة بجامعة الكويت أن أرحب بكم أجمل ترحيب بهذا الصباح، بمناسبة إفتتاح مؤتمرنا المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة.

وأستهل كلمتي بتوجية جزيل الشكر إلى راعي المؤتمر سمو الشيخ / جابر مبارك الصباح – رئيس مجلس الوزراء حفظه الله على رعايته الكريمة وإهتمامة الخاص على ترسيخ ونشر العلم والمعرفة وتوطيد العلاقات المهنية بين الدول العربية بما يرقى بدور ومستوى دولة الكويت بالإهتمام والمشاركة بالقضايا ذات الطابع المالي والإقتصادي المرتبط بتاريخ الكويت المالي والتجاري وإلى إهتمام سموه وحكومة دولة الكويت على دعم ورعاية منظمات المجتمع المدني والتي تتضح أكثر بالإشراف والتعاون الذي تولية وزارة الشئون الإجتماعية والعمل لها.

الإخوة والأخوات

لقد أخذت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على عاتقها الوفاء بوعدها بإستمرارية إقامة هذا المؤتمر منذ إنطلاق أعمال المؤتمر الأول في يناير 2009 والمؤتمر الثاني في ديسمبر 2010 ، وأن يتم إختيار محاور المؤتمرات تبعا للمستجدات المهنية بالمحاسبة ومراقبة الحسابات، وهو ما إنتهت إليه اللجنة

الفنية للمؤتمر بإختيار المحاور التي تسلط الضوء وتناقش أهمية حوكمة الشركات والرقابة على الأداء وإرتباطها بعملية المراجعة لإضفاء مزيد من الثقة بالبيانات المالية ولا يمكننا أن نغفل أهمية التعليم المحاسبي ودورة في مهنة المحاسبة والمراجعة مرورا بالإتجاهات الحديثة في مهنة المراجعة.

ولقد إكتمل ولله الحمد تنظيم المؤتمر بمشاركة قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت مما يؤكد على أهمية التعاون بين الهيئات المهنية والأكاديمية لإلقاء الضوء على ما يستجد على الساحتين المهنية والأكاديمية. وجاءت رعاية مكاتب مراقبة الحسابات والشركات المساهمة لتكتمل صورة التعاون بين كل القطاعات الإقتصادية.

تأتي أهمية المؤتمر بعد مرور أكثر من أربعة أعوام على بدء الأزمة الإقتصادية العالمية وتداعيتها على الأسواق المالية العالمية وكذلك إقتصاديات الدول وعلى الأخص على مستوى الوطن العربي و على المستوى المحلي وعلى مرور أكثر من عامين على إقرار خطة التنمية ودور المحاسبة والمراجعة في الرقابة على تنفيذ وأداء مشاريع خطة التنمية وتطلع جميع المهتمين إلى نتائج البحوث والدراسات وتوصيات المؤتمر ليتم الإستفادة منها وإستخدامها.

الإخوة والأخوات

لابد لي بهذه الكلمة وبإسم الكويت أن أرحب بالأشقاء من الدول العربية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وبرئيس هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج العربية المنتخب مؤخرا والإخوة المحاضرين والمشاركين من خارج الكويت الذين لبوا الدعوة للمشاركة والمساهمة بفاعليات المؤتمر والإجتماعات المصاحبة له متمنيا لهم طيب الإقامة بوطنهم الثاني الكويت.

لعل من الأهمية الإشارة إلى معضلات تنظيم

● معالي الوزير / نايف الحجرف في جولة للمعرض المقام على هامش اعمال المؤتمر

● جولة في المعرض المصاحب

وعقد المؤتمرات بالنسبة إلى جمعيات النفع العام المهنية التي تتركز بالتمويل خاصة وإنها تهدف ذلك التنظيم إلى نشر الوعي ورفع المستوى المهني والأدبي للمختصين والمساهمة في النهضة الإقتصادية بالبلاد دون أن يكون لها أى إهتمام بالمردود المادي إلا أن إهتمام الدولة بنشر العلم والمعرفة سهل لنا تكرار تنظيم مثل هذا المؤتمر المهني. ونود أن نتوجه بالشكر إلى مكاتب تدقيق الحسابات والشركات المساهمة على مساندتنا المعنوية وهي الأهم، ومن بعدها دعمهم المادي، فبإسمكم جميعا أتوجه بالشكر الجزيل إلى رعاة المؤتمر وهم :

● مشاركة بيت التمويل في المعرض

● معالي الوزير/ نايف الحجرف يتفقد المعرض

الراعي الذهبي:

- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- إتحاد مصارف الكويت.
- مكتب كي بي أم جي - صافي المطوع وشركاه.
- مكتب بي دي أو - قيس النصف وشركاه.

الراعي الفضي:

- شركة الصالحية العقارية.
- مكتب ديلويت آند توش - الفهد والوزان وشركاهم.

الشريك الإستراتيجي:

- بيت التمويل الكويتي.

الراعي البرونزي:

- غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- شركة المركز المالي.
- مكتب آرنست ويونغ - العيبان والعصيمى وشركاهم.
- مكتب برايس وتر هاوس كوبرز - الشطي وشركاه.
- مكتب هوروث المهنا لتدقيق الحسابات.
- مكتب البزيع وشركاهم - عضو في أر أس أم العالمية.
- مكتب فوزية مبارك الحساوي لتدقيق الحسابات - يو إتش واي.
- إتحاد الشركات الإستثمارية.
- مركز الكوت لتدقيق الحسابات.
- شركة إدارة المرافق العمومية.
- مطعم ألتسيمو الإيطالي.

الراعي الإعلامي:

- وزارة الإعلام.
- مؤسسة الوطن الإعلامية.

في الختام لابد لي من أن أخص بالشكر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وإلى جميع الإخوان بهيئة المؤتمر ولجانه التنظيمية من أعضاء الجمعية وإلى الإخوة العاملين بالجمعية على جهدهم ووقتهم لعملهم المتواصل وبجهود فردية وتطوعية

● السيد/ أحمد كيسواني

● السيد/ وليد محمود العوضي

من أجل إظهار مؤتمركم هذا بالصورة اللائقة والتمس منكم العذر نيابة عنهم عن أى نقص أو تقصير غير مقصود بالترتيبات، والشكر كذلك لكل المشاركين وإلى الجهات التي رشحتهم للحضور بالمؤتمر، وشكرا.

قد أتاح المؤتمر الفرصة لتبادل الأراء حول العديد من الموضوعات المحاسبية وتشخيص المشكلات ولمواكبة التطورات العالمية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية على كافة المستويات.

وذلك من خلال البحوث وأوراق العمل التي شارك بها عدد من الأكاديميين والمهنيين بمجال المحاسبة والمراجعة، وقد أنقسم المؤتمر إلى عدة محاور:

المحور الأول : الحوكمة وأهميتها في الرقابة على خطة التنمية

المحور الثاني : حوكمة الشركات والرقابة على الأداء

● د. خالد الجعيدي المري

● د. عبد الكريم الزرعوني

● السيدة/ عالمة الموسوي – البحرين

● السيد/ قيس النصف

المحور الثالث : المراجعة وبيئة العمل

المحور الرابع : التعليم المحاسبي ودوره في مهنة المحاسبة والمراجعة

المحور الخامس : الإتجاهات الحديثة في مهنة المراجعة

تمت على شكل جلسات نقاشية وعرض توضيحي ، اختتم بالإجابة على تساؤلات المشاركين.

وعلى هامش المؤتمر نظمت الجمعية معرضا للشركات الراعية والشركات المتخصصة بالأنظمة المحاسبية

كما صاحب المؤتمر الإجتماع الدوري لمجلس إدارة إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب.

والإجتماع الدوري لمجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي نهاية أعمال المؤتمر أوصت الهيئة الإدارية للمؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة بالأتي:

● السيد/ صالح السلمي

● د. وائل الراشد

● السيد/ فالح العازمي

● د. سعد البلوشي - أمين عام المؤتمر

الحوكمة:

1 - سن القوانين والتشريعات الخاصة بالحوكمة بما يتماشي مع افضل الممارسات العالميه للحوكمة لضمان مواجهة الفساد من خلال التطبيقات العمليه لها وتعزيز مصداقية السوق الإستثمارية بالبلاد.

2 - ضرورة التعجيل بإصدار التشريعات الخاصة بالحوكمة في القطاع الحكومي خصوصا مع بدء تطبيق خطة التنمية في دولة الكويت.

مهنة المحاسبة:

1 - تفعيل برامج التعليم والتدريب المهني وذلك لضمان الحصول على آخر المستجدات والتطورات الخاصة بمعايير المحاسبة والمراجعة .

2 - تفعيل برامج جودة الأداء على مراقبي الحسابات والدفع بإصدار التشريعات اللازمة بما يتماشي مع أفضل الممارسات العالمية.

3 - دعوة الحكومات المحليه للتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتطبيق مشروع جودة الأداء المهني والذي أبرمته الهيئة مع معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز. وضرورة إشراك العاملين في مهنة المحاسبة في صياغة التشريعات المنظمة للمهنة.

4 - الإهتمام بالتعليم المحاسبي وذلك بتشجيع الأساليب الحديثة للتعليم الجامعي والإستفادة من مفاهيم cyber learning.

5 - تطبيق مفهوم collaboration based accounting education التعليم التعاوني وذلك لتعظيم عملية التحصيل العلمي. وتشجيع المؤسسات التعليمية على تطبيق التعليم التعاوني.

6 - نشر الوعي حول المسئولية الإجتماعية والإسترشاد بمؤشرات الإستدامه والتي تغطي مجالات البيئة وحقوق الإنسان والعمل والمنتج والمجتمع.

الاجتماع التشاوري لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

استضافت الجمعية الاجتماع التشاوري لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في دولة الكويت والذي عقد على هامش أعمال المؤتمر المهني الثالث «للمحاسبة والمراجعة» بتاريخ 5 ديسمبر 2012 في قاعه الإجتماعات بفندق كورت يارد الرايه.

المؤتمر المهني الثالث
للمحاسبة والمراجعة - دولة الكويت - ديسمبر 2012

حفل تكريم الرعاة وطلبة الجامعات المتفوقين تخصص

تحت رعاية وحضور معالي السيد/أنس خالد الصالح – وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الإسكان – وذلك في اليوم الأول للمؤتمر في فندق جي دبليو ماريوت.

أقامت الجمعية حفل تكريم السادة رعاة المؤتمر الثالث للمحاسبة والمراجعة وممثلي الجمعية لدى المنظمات المهنية والجمعيات المهنية الأعضاء في إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب و الهيئات الإقليمية الدولية وخريجي قسم المحاسبة المتفوقين من جامعة الكويت والجامعات الخاصة داخل وخارج دولة الكويت.

وقد بدأ الحفل بكلمة رئيس الجمعية الدكتور / رشيد القناعي التي جاء فيها :

معالي راعي الحفل السيد/ أنس خالد الصالح

السادة رؤساء وأعضاء المنظمات والجمعيات المهنية العربية

الأخوة أعضاء مجالس الإدارة السابقين

أبنائنا الخرجين

ضيوفنا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لم يكن لنا اليوم أن نبارك هذه الكوكبة من خريجين المحاسبة المتفوقين لولا تضافر جهود جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والإدارات المتعاقبة عليها لدعم وتشجيع المتفوقين والخريجين. لقد أخذت الجمعية على عاتقها ومن منطلق المسئولية الإجتماعية

● عريف الحفل

محاسبة - وممثلي الجمعية في الإتحادات والهيئات الدولية

بتوضيح أهمية ودور المحاسبة من المراحل الجامعية الأولى لأبنائنا الطلبة وذلك ليتسنى لهم إتخاذ القرار المناسب بإختيار التخصص.

لقد أخذت الجمعية على عاتقها عقد هذا المؤتمر وهو الثالث وكذلك تكريم أبنائنا المتفوقين ولولا الجهود المتضافرة والمشتركة من الجمعية ودعم الرعاة لما تمكنا اليوم من أن نلتقي ونقدم آخر المستجدات للمستفيدين والمتعاملين بمهنة المحاسبة .

الأرض الخصبة هي حكومة دولة الكويت المتمثلة بالرعاية والدعم والتشجيع لمؤسسات المجتمع المدني . وها هو الدعم الحكومي يتمثل اليوم بأبهي صوره برعاية معالي السيد/ أنس خالد الصالح وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الإسكان برعاية حفلنا هذا وتكريم المحتفى بهم.

الأخوة والأخوات

أن العمل بالتأكيد لن يتوقف بقطف الثمار لمرة واحدة فالشجرة ستستمر بالعطاء إذا توفر لها تطعيم القائمين عليها بين الفنية والاخري بطلائع المستقبل والذين نراهم بيننا اليوم لنحتفل بتفوقهم ، وقد بدأت حياتهم العملية والمهنية بنيل شهادة التخرج ومنها تبدأ الانطلاقة لخدمة الوطن ورد جزء من الجميل له وندعوهم للإخلاص والتفاني لتحقيق رؤية سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه بعودة الكويت مركزاً مالياً وتجارياً كما كان ، وهم بهذا التخصص المتميز يعدون وقودا أساسيا لتحقيق هذه الرغبة وكذلك لوضع خطة التنمية موضع التنفيذ، كما نتمنى منهم عدم بخلهم بالجهد والوقت للمساهمة بأنشطة وإدارة الجمعية

● د. رشيد القناعي

والأخذ بدفة القيادة مستقبلا مستفيدين مع خبرات من سبقوهم، ومتسلحين بفكر وعقل وعلم متطور ومتفتح .

إننا اليوم وبحدود الإمكانات المتوفرة لنا بتكريم متفوقي الخريجين ، والذي يعد من الناحية المعنوية تكريماً يشمل جميع متفوقين المحاسبة ومن كل الجامعات ونتمنى مستقبلا أن تتذلل المعوقات ويكون للجمعية احتفال سنوي مستقل بمتفوقي وخريجي المحاسبة هذا التخصص المهم والنادر بين أبناء الكويت والذي يحتاج فعلاً إلي اهتمام من قبل الدولة لتشجيع توجيه الطلبة إلي هذا التخصص الحيوي لدولة ماليه كدولة الكويت ،خاصة وانه يعد من التخصصات الطاردة لطلبة الجامعات سواء لصعوبة موادة او تواضع تقييم وظيفة المحاسب بالقطاع الحكومي وانظمة الخدمة المدنية، إذ لا يخفى على أحد حجم التغيير بالمناهج الدراسية لهذا العلم لمواكبة التطورات المتعلقة به على مستوى العالم والتحول للتدريس باللغة الانجليزية ناهيك عن التجديد على المعايير الدولية للتقارير المالية وتعقيداتها وفنياتها العالية .

إذا كان من كلمة شكر وتقدير توجه وبكل محبة على رعاة المؤتمر والتي كانت لوقفتهم المعنوية والمادية مما كان بلسماً مكننا من استضافة الأشقاء العرب وتكريم كوكبة متفوقي المحاسبة فلهم الشكر .

بالبداية وباسمكم جميعاً أود الترحيب بالأشقاء رؤساء وأعضاء المنظمات والجمعيات العربية الذين لبو الدعوة مشكورين للمشاركة وإثراء جلسات المؤتمر والتشاور بنفس الوقت حول مستقبل الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب على ارض الكويت .

تلتها كلمة معالي الوزير أنس خالد الصالح التي جاء فيها :

الاخ رئيس إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

السادة رؤساء المنظمات المهنية العربية والخليجية

السادة رعاة المؤتمر

أبنائي الخريجين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يشرفني اليوم أن اقف بينكم كراعي لحفلكم الكريم الذي يقام على هامش المؤتمر المهني الثالث لتكريم ممثلي الجمعية بالمنظمات الاقليمية والدولية ورؤساء الجمعيات المهنية العربية والدولية ورعاة الحفل وأخيراً وليس أخراً أبناءنا المتفوقين من خريجي تخصص المحاسبة وأستهل كلمتي بالبداية بتوجيه الشكر الى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على دعوتهم الكريمة لي لرعاية الحفل وأهنئهم على نجاح الافتتاح وجلسات اليوم الاول منه.

ومع كل تقديري للمحتفى بهم إلا إنني أود ان أتوجه في بداية حديثي لأبنائنا الخريجين بتهنئتهم على التفوق وكذلك على حسن إختيار التخصص الذي يعد من التخصصات الهامة لدولة كالكويت تقوم على النشاط التجاري والاقتصادي وأهمس في آذانهم أن هذا التخصص لا ينتهي بالحصول على الشهادة الجامعية فهو تخصص يسير في بحر من الامواج المتلاطمة الذي يتطلب التسلح بالخبرة والدراية لمواجهتها، وتتفرع منه علوم مهنية وتخصصات يحتاج لها سوق العمل وعلى قمتها مهنة مراقبة الحسابات التي لا تألوا وزارة التجارة والصناعة وبالتعاون

● معالي وزير التجارة والصناعة السيد/ أنس الصالح

مع الجمعية على الاهتمام بها وبذل الجهود لرفع شأنها والحفاظ على المستوى اللائق من التأهيل والخبرة لممارسيها أضف الى ذلك تنوع الشهادات المهنية ذات الطابع الفني التي تفتح أبواب الوظائف المميزة سواء بالقطاع الحكومي أو الخاص وحتى بمكاتب تدقيق الحسابات.

الاخوة الحضور...

لا يفوتني كذلك الترحيب بالإخوة رؤساء وممثلي المنظمات المهنية العربية الاعضاء بإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وبالأشقاء بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وأشكرهم بالبداية على تلبية الدعوة وتشريفنا حضورهم لبلدهم الثاني الكويت وما تمثله هذه المشاركة من إثراء لما يطرح من بحوث وأوراق عمل بهذا المؤتمر المهني وأتمنى لهم طيب الإقامة.

وأتمنى من كل قلبي أن يلاقي عملهم المهني العربي المشترك كل نجاح بما يحقق توحيد القوانين والقواعد المنظمة لعمل مراقبي الحسابات والارتقاء بأدائهم بما يعود بالنفع والاطمئنان على النشاط التجاري والاقتصادي بالوطن العربي.

الاخوة الحضور...

أشعر بالفخر والزهو اليوم وأنا اكرم ممثلي الجمعية بالمنظمات الدولية والإقليمية بدءاً برئاسة الأخ محمد حمود الهاجري لإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب أو بعضوية الدكتور رشيد محمد القناعي للجنة التطوير بالاتحاد الدولي للمحاسبين أو للأخ فالح راشد العازمي بعضوية مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فذلك دليل على نشاط الجمعية وحضورها المميز على المستوى المهني بالمحافل العربية والدولية وكذلك على ثقة تلك المنظمات المهنية الرفيعة بقدرات وإمكانيات وخبرات ابناء الكويت ،،، فبأسمكم جميعا

● معالي وزير التجارة والصناعة السيد/أنس الصالح يكرم رعاة المؤتمر

نتمنى لهم كل توفيق بهذه المناصب المهنية.

الاخوة والأخوات...

اعلم علم اليقين بأن نجاح اى دولة انما يعتمد إعتماد كبير على مشاركة القطاع الخاص بالتنمية والبناء، كما انني على ثقة بأن هذا المؤتمر ما كان له ان يعقد بهذا التنظيم ولا لهذا الحفل ان يتم بهذا الحضور ولتكريم كوكبة ممن سيحملون لواء المهنة بالمستقبل لولا مشاركة القطاع الخاص ممثلاً بالسادة رعاة المؤتمر والذي لا يقتصر دعمهم على الجانب المادي وإنما مشاركتهم أعطت بعداً معنوياً ومهنياً لإنجاح مثل هذه المؤتمرات المهنية والتي تعم فائدتها على العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة وعلى القطاع الخاص وعلى الدولة ككل، فلهم منا كل الشكر والتقدير، ولابد لي كذلك من التوجه بالشكر الى سمو رئيس مجلس الوزراء على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر وممثله لحضور حفل الافتتاح معالي وزير المالية ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة وإلى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المسئولة عن رعاية مؤسسات المجتمع المدني والتي تدل على الرعاية والاهتمام الحكومي بهذه المهنة الحساسة بالفعاليات الدولية التي تعقد بدولة الكويت.

أقول للإخوة الضيوف حللتم ببلدكم الثاني أهلاً...

وإلى ممثلي الجمعية بالمنظمات المهنية الدولية هنيئاً...

وإلى أبناءنا الخريجين المتفوقين الى العلا دائماً...

والى السادة الرعاة ... شكراً

وشكرا للجميع... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ثم كلمة ممثلي الجمعية في المنظمات المهنية والتي ألقاها رئيس إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب ممثل الجمعية السيد / محمد حمود الهاجري وجاء فيها :

معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الاسكان

● السيد/ محمد الهاجري رئيس مجلس إدارة إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

الأخ أنس الصالح
الأخوة الزملاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ضيوفنا الكرام أعضاء المنظمات المهنية العربية
السادة الرعاة
أبنائى الخريجين
الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلفنى الزملاء بالقاء كلمة نيابة عن المحتفى بهم من المشاركين بعضوية المنظمات العربية والدولية من أعضاء الجمعية واذ اشكر بالبداية الأخوة أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على بادرة الوفاء والتقدير هذه فإننى بنفس الوقت أود أن أؤكد بان دعم مجلس الإدارة للاعضاء المحتفى بهم هو لبنة أساسية فى تحقيق حصولهم على هذه المناصب كما وان الشكر موصول لجميع مجالس الإدارة المتعاقبة على إدارة الجمعية والتى بفضل جهودها ومساهماتها وعلاقتها الطيبة بهذه المنظمات كان له الاثر الطيب كذلك فى نيل شرف تمثيل الجمعية بالمنظمات الدولية والاقليمية .

الاخوة الحضور

اجد من المناسب القاء الضوء على مهام ومسئوليات هذه المناصب

فالدكتور رشيد القناعى رئيس مجلس إدارة الجمعية الحالي عضو فى لجنة تطوير المنظمات المهنية بالاتحاد الدولي للمحاسبين والتى تهتم بمواجهة التحديات التى تواجه تطوير المنظمات المحاسبية المهنية بالدول الناشئة والنامية وتسليط الضوء على الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من تنظيم المهنة وتهدف اللجنة لجعل تلك المنظمات مراكز مهنية متميزه لبلدانهم .

كما ان الاخ فالح العازمي يشغل منصب عضو منتخب بمجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج العربية ممثلاً عن المهنيين (وبالانتخاب كذلك من الجمعية العمومية) وقد بدأت الهيئة

بمزاولة اعمالها فى مايو 2001 واهم اهدافها تطوير وتوحيد تنظيم المهنة ووضع القواعد اللازمة لامتحان شهادة الزمالة والارتقاء بمستوى الاداء المهنى ورفع التنظيم المناسب للرقابة المهنية واخيراً التنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية لتطوير المهنة والعمل على دعمها وتطويرها .

أما اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الذي اتشرف بترؤسه للسنين 2012-2013 فقد تاسس فى يونيو 1970 ومقره فى مدينة القاهرة جمهورية مصر العربية ويضم فى عضويته 16 جمعية ومنظمة مهنية كعضو عامل و 3 جمعيات كعضو مراقب من 16 قطراً عربياً وتتمثل رؤية الاتحاد بالفترة القادمة

● هدية تذكارية لمعالي الوزير مقدمة من السيد/ أكرم حسونة رئيس جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية

باعادة تنظيمه من خلال تكامل الجهود والطاقات بدول الاتحاد بصوره تجعله اكثر فاعليه وقدره على تمثيل المنظمة وممارس المهنة بما ينعكس بشكل ايجابى على مسار التنمية بتلك الدول .

وانتهز هذه الفرصة لتوجيه دعوه للاشقاء بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونين وجمعية المحاسبين العمانية بالاضافة لهيئة المحاسبين والمراجعين لدول الخليج العربية للانضمام للاتحاد ومشاركتنا الجهود لتطوير المهنة بعالمنا العربي .

الاخوة الحضور

أنه لفخر كبير لنا أن يتم تكريمنا بهذا الحفل برعاية كريمة من معالي وزير التجارة والصناعة الاخ انس الصالح وحضور مميز من رؤساء وممثلى المنظمات العربية والدولية واعضاء مجالس إدارة الجمعية السابقين وأمام أبناءنا المتفوقين خريجي المحاسبة والسادة رعاة المؤتمر .

واتوجه بإسمي واسم زملائي و د. رشيد القناعى وفالح العازمي بالشكر لكل من دعم وساهم على حصولنا على هذه المناصب المهنية التى تعد ذات قيمة مضافة لدولة الكويت عبر مشاركة المتخصصين منها بمثل هذه المنظمات المهنية

كما انتهز الفرصة للترحيب بالزملاء رؤساء وممثلي المنظمات العربية والخليجية والدولية على أرض الكويت ومشاركتنا هذه الفعالية المهنية وما يمثله ذلك من اثراء للنقاشات بجلسات مؤتمرنا هذا .

شكرا لمعالي الوزير أنس الصالح وللاخوه رئيس واعضاء مجلس إدارة الجمعية لهذا الحفل المميز.

وشكرا للحضور الكريم

واتمنى النجاح لمؤتمركم غدا باليوم الثاني وان يسفر عنه توصيات تخدم المهنة والمهنيين بالوطن العربي وان شاء الله نكون عند حسن الظن.

وكانت أخر كلمة للمتفوقين من خريجي قسم المحاسبة ألقتها الخريجة المتفوقة /مي عبد العزيز الرشيد – جامعة الكويت والتي جاء فيها :

● معالي وزير التجارة والصناعة السيد/أنس الصالح يكرم الخريجين

● الخريجات وأولياء الآمور

معالي السيد/ أنس خالد الصالح
وزير التجارة والصناعه ووزير الدولة لشئون الإسكان - راعي الحفل ...
السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ...
السادة الحضور ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني أن أقف أمامكم اليوم نيابة عن زملائي وزميلاتي خريجو وخريجات قسم المحاسبة المتفوقين من جامعة الكويت وجامعه الخليج للعلوم والتكنولوجيا والجامعه الأمريكية بالكويت والجامعات الأخرى خارج دولة الكويت لأتقدم

● حفل العشاء

● الخريجين وأولياء الآمور

بالشكر الجزيل لمعاليكم برعاية هذا الحفل، كما أتقدم من السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على هذه المبادره الكريمة وعلى الجهود الحثيثه التي يبذلونها للنهوض في مهنة المحاسبة والمراجعه في دولة الكويت. نعدكم بأن نبذل قصارى جهودنا لإكمال مابدأه رواد مهنه المحاسبة في دولة الكويت والمضي قدماً لما فيه رقي وتقدم هذا البلد ليكون كما أراده والدنا، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وإختتم الحفل بمشاركة فرقة تلفزيون الكويت.

● فرقة التلفزيون خلال الفقرة الغنائية

المؤتمر المهني الثالث
للمحاسبة والمراجعة - دولة الكويت - ديسمبر 2012

ماذا قالوا عن المؤتمر

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجميع الجهات المنظمة والراعية والمشاركة في المؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة المقام في دولة الكويت ونخص فيها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وممثل سمو رئيس مجلس الوزراء وراعي المؤتمر - معالي وزير المالية ووزير التربية بالوكالة.

إن تلك المؤتمرات تتيح لنا كمتخصصين الفرصة لتبادل الآراء والطرح العديد من الموضوعات المحاسبية وتشخيص مشكلات التطبيق العلمي، إن التنمية المنشودة من قبل الجميع اليوم بحاجة ماسة إلى الحوكمة وأهميتها في الرقابة على الأداء ومواكبة التطورات العالمية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات.

ونؤكد نحن ارنست ويونغ - العيبان والعصيمي وشركاهم، دورنا ومساعينا في المشاركة بتنظيم ورفع مستوى مهنة مراقبة الحسابات والرقابة في القطاعين العام والخاص كجزء من مسئوليتنا الفنية والاجتماعية في الدولة لتحقيق الأهداف المنشودة ورفع كفاءة الرقابة المالية وتطبيق مبدأ الحوكمة لما لها من تأثير إيجابي في النهوض في المؤسسات العامة والخاصة في الدول.

ERNST &YOUNG

إلى الآن لم تبدأ الحلقات النقاشية لأوراق العمل ولكن ما لمسته حتى هذه اللحظة يبعث عليّ السرور، فالترتيب ممتاز والحضور أكثرمن جيد.

نحن نشارك في هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة وفي كل مرة نجد اهتمام متزايد بدور مهنة المحاسبة بدليل زيادة عدد الحضور والمشاركين من الدول المختلفة.

رابعة المهنا
الشريك التنفيذي لمكتب هوروث المهنا

أرى أن المؤتمر جيد بدورة والأهداف التي يريد تحقيقها ومقارنة بالمؤتمرات السابقة فإنه في تطور مستمر ويبشر بالخير، مع تمنياتي بالإجتهاد أكثر في عملية التنظيم.

كما أنني أرى بأن هذه المؤتمرات تعزز دور مهنة المحاسبة وتطورها وبالتالي فإن إقامتها كل سنة أو أكثر من مرة بالسنة سوف يضيف كثيرا للمهنة ويبرز دورها.

د. وليد السلطان

نظراً إلى التحديات الاقتصادية الكبيرة والتطورات العالمية فقد ازداد الحرص على أهمية مواكبة مهنة التدقيق والمراجعة وتفعيل دور هذه المهنة وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

فأن هذا المؤتمر كان حدثا مهنيا هاما على مستوى دولة الكويت ودول مجلس التعاون والدول العربية الأخرى لمناقشة الموضوعات المحاسبية وتشخيص المشكلات وإبداء الحلول والمقترحات وقد ساعد هذا المؤتمر على تطوير هذه المهنة وتحقيق أهداف التنمية على كافة المستويات.

فإننا نتقدم بجزيل الشكر والاحترام للقائمين على هذا العمل المميز بالإضافة إلى الرعاة المشاركين في هذا المؤتمر على الجهد المبذول لإنجاح هذا المؤتمر ونتمنى للمنظمون مزيد من التقدم والعطاء المستمر.

عن مكتب BDO قيس محمد النصف

لا شك أن للمؤتمرات أهمية قصوى في ربط العاملين بكل ما هو جديد في مجال عملهم كما يتيح لهم فرصة أستثنائية للالتقاء بأكبر عدد ممكن من الخبراء والمختصين وزملاء المهنة.

ونحن المشاركون في المؤتمر المهني الثالث لمسنا جهد واضح من المنظمين نشكرهم عليه كما نشكر جهات عملنا التي هيئت لنا الفرصة للمشاركة في هذا النشاط المهم أملين أن تنعكس هذه المشاركة إيجابيا على أداءنا لعملنا على أكمل وجه.

Horwath Al Mohanna

تشرفنا بحضور ومشاركتكم إقامة المؤتمر المهني الثالث والذي أتى لخدمة العاملين والمهتمين في هذا المجال. الشكر الخاص لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي لم تتوانى في تسخير كافة الإمكانات والتسهيلات لنجاح هذا المؤتمر ولراحة ضيوفه.

سعدنا بما لقيناه من حفاوة طيلة أيام الفعالية التي أتت لتجمع كافة مزاولي المهنة في جو ساده الألفة والمحبة.

د. محمد آل عباس

المدير التنفيذي/ هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون

لقطات من المؤتمر

لقطات من المؤتمر

لقطات من المؤتمر

إستضافة ديوان المحاسبة لضيوف ومشاركي المؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة

● إسماعيل الغانم

بلمسه كريمة من ديوان المحاسبة، إستضاف وكيل ديوان المحاسبة السيد اسماعيل الغانم بالنيابة عن رئيس الديوان ضيوف ومشاركي المؤتمر من دول مجلس التعاون الخليجية والدول العربية، وذلك في ختام اليوم الثاني لأعمال المؤتمر الموافق 6 ديسمبر 2012 بمقر الديوان حيث تم تعريف الحضور على الديوان كرمز من رموز الشفافية والرقابة المالية، صاحبة عرض سينمائي لبداية نشأة الديوان والمهام والمسئوليات المناطه على عاتقة بالإضافة إلى جولة في معرض الصور وحفل عشاء للضيوف.

تكريم اللجان المشاركة في تنظيم المؤتمر المهني الثالث الذي عقدته الجمعية

أقامت الجمعية حفل تكريم لأعضاء اللجنة التنظيمية العليا واللجنة الفنية ولجنة العلاقات العامة والإعلام بالإضافة إلى لجنة المراسيم والاستقبال واللجنة المالية الذين شاركوا في أعمال المؤتمر المهني الثالث الذي عقدته الجمعية بالتعاون مع جامعة الكويت وإتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر ديسمبر 2012 تحت عنوان "المؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة" حيث جاء هذا التكريم عرفاناً لهؤلاء الأعضاء الذين أسهموا بجهودهم المخلصة والتطوعية وتعاونهم البناء في دفع مسيرتها إلى الأمام مما ساعدها لتحقيق أهدافها، ولم يدخروا أي جهد في تحقيق العديد من الإنجازات التي عمت بفائدتها على الجميع. هذا وقد حضر حفل التكريم بالإضافة إلى المكرمين لفيف من أعضاء الجمعية والمشاركين بالمؤتمر.

عقـــدت الجمعية مـؤتمـــرا صحفيا حـول «المؤتمر المهني الثالث للمحاسبة والمراجعة»

عقدت الجمعية مؤتمرا صحفيا يوم الاحد الموافق 2 ديسمبر 2012 وتحدث فيه كلا من:
الدكتور/ رشيد محمد القناعي ، رئيس الهيئة الإدارية للمؤتمر.
الدكتور/ سعد سليمان البلوشي ، الأمين العام للمؤتمر.
السيد/ أحمد مشاري الفارس ، رئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر.

الدورة التدريبية " إعداد الموازنات الحكومية وأقفال الحسابات الختامية"

عقدت الجمعية دورة"اعداد الموازنات الحكومية واقفال الحسابات الختامية" خلال الفترة من 7 أكتوبر الى 11 أكتوبر 2012 حيث تناولت مقدمه عن الموازنة العامة للدولة ، أسس تبويب الإيرادات والمصروفات ، الحسابات الخارجة على أبواب الميزانية ، مراحل إعداد الحسابات الختامية في الجهات الحكومية ، مراحل إعداد الحساب الختامي للدولة ، القيود المحاسبية لإقفال الإيرادات والمصروفات والحسابات الخارجة على أبواب الميزانية ، استخدام النماذج لإعداد وتحليل الحسابات الختامية ، كيفية التغلب على الصعوبات والتحديات التى تواجه الجهات الحكومية عند إعداد الحسابات الختامية ، حيث شارك فيها (23) مشارك من المرشحين من بعض الجهات العاملة في الدولة وأعضاء الجمعية.

البرنامج التدريبي "المحاسبة لغير المحاسبين"

عقدت الجمعية البرنامج التدريبي «المحاسبة لغير المحاسبين» من 27-23 ديسمبر 2012 ، تناول المحاضر فيها عدة محاور من أهمها، المفاهيم المحاسبية، الدورة المحاسبية، القوائم المالية، استخدام المؤشرات المالية في مجال التخطيط والرقابة، تقييم الاستثمارات الرأس مالية، بالإضافة إلى تحديد قيمة المنشاة، حيث شارك فيها (14) مشارك من المرشحين من بعض الجهات العاملة في الدولة.

البرنامج التأهيلي "مدقق داخلي معتمد CIA"p2 "

عقدت الجمعية البرنامج التأهيلي "مدقق داخلي معتمد Certified Internal Auditor" الجزء الثاني ، خلال الفترة 12 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2012 ، حيث شارك فيها (13) مشترك من العاملين بالقطاع الخاص والشركات الاستثمارية وقطاع النفط والعاملين فى مكاتب تدقيق الحسابات واعضاء الجمعية.

البرنامج التدريبي " أساسيات في التدقيق الداخلي"

عقدت الجمعية البرنامج التدريبي " أساسيات في التدقيق الداخلي " خلال الفترة من 18 – 22 نوفمبر2012، حيث تناول المحاضر فى محتواها العلمي تعريف مفهوم التدقيق الداخلي، أساسيات التدقيق الداخلي، قواعد وسلوكيات مهنة التدقيق الداخلي، المعايير الدولية الخاصة بالتدقيق الداخلي، تقييم مخاطر التدقيق الداخلي، المراحل الأساسية للتدقيق الداخلي، مقومات التدقيق الداخلي، منهجية التدقيق الداخلي على الأنظمة الآلية، عناصر تقرير التدقيق الداخلي، حيث شارك فيه عدد (17) من المتدربين المرشحين من الجهات العاملة في الدولة سواء بالقطاع العام أو الخاص وكذلك أعضاء الجمعية

مشاركة الجمعية في المؤتمر المهني الدولي الأول لجمعية مدققي الحسابات القانونيه الفلسطينية

شاركت الجمعية في أعمال المؤتمر المهني الدولي الأول لجمعية مدققي الحسابات القانونية الفلسطينية الذى عقد فى مدينة رام الله خلال الفترة من 8-7 نوفمبر 2012 بوفد ضم كل من الدكتور/ طلال عبدالوهاب السهيل والسيد/ محمد حمود الهاجري.

استضافت الجمعية تجمع المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص

حيث استضافت الجمعية تجمع المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص وذلك انطلاقا من أهداف الجمعية ومسئوليتها الاجتماعية لحل مشكلة المسرحين حيث أصبحت الجمعية مقرا لهذا التجمع، ومن الفعاليات التي تمت بين الجمعية وتجمع المسرحين كما أقامت الجمعية اجتماع دعت جمعيات النفع العام والنقابات لحل قضية المسرحين الكويتيين من القطاع الخاص.

مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في مؤتمر جامعة الملك سعود بالرياض

شاركت الجمعية في المؤتمر العلمي الذي نظمه قسم المحاسبة في جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2-3 أكتوبر 2012، وقد مثل الجمعية في المؤتمر كل من الدكتور/عدنان حسن الحسن والسيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ - أعضاء مجلس الإدارة.

وقد تناول المؤتمر عدة موضوعات علمية ومهنية تتعلق بالمهنة وتطويرها في المملكة العربية السعودية والدول المجاورة. ومن أهم أوراق العمل التي تم عرضها في المؤتمر موضوع التحول الى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) حيث طرحت الورقة أهم العوامل اللازمة لضمان سلامة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية واهم الآليات والمنهجيات المناسبة لتطبيقها على الشركات المساهمة وخاصة المدرجة في الأسواق المالية وقد تم اعداد دراسة ميدانية في هذا المجال لتحليل الوضع الراهن وانتهت باقتراح نموذج لتفعيل منهجية تطبيق المعايير في دول مجلس التعاون بالإضافة إلى عدة ورقات عمل تتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية.

■ د. عدنان الحسن

■ فيصل الطبيخ

مشاركة الجمعية فى أعمال الإجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بجنوب أفريقيا

شاركت الجمعية في فعاليات الاتحاد الدولي للمحاسبين خلال الفترة من 14 إلى 15 نوفمبر 2012، وقد شاركت في الاجتماع السنوي الذي عقد في مدينة كيب تاون في جنوب إفريقيا كلا من:

الدكتور/ عدنان حسن الحسن، عضو مجلس الاداره.

السيد/ صقر مبرك الحيص، أمين صندوق - عضو مجلس الاداره.

ومن أهم فعاليات هذا الاجتماع التصويت على اعتماد التقرير المالي وكذلك التصويت على اعتماد التقرير الإداري كما تم مناقشة الخطة الإستراتيجية للاتحاد خلال الفترة القادمة حتى 2015 وتم التصويت أيضا على اعتماد الخطة الإستراتيجية والخطط التشغيلية وعضوية بعض اللجان المتخصصة في الاتحاد الدولي للمحاسبين لانتخاب أعضاء جدد، وقد عرض رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين أهم إنجازات الاتحاد وتطلعاته خلال الفترة المقبلة.

الاحتفال بالأعياد

حسب ما أعتادت عليه الجمعية أقامت اللجنة الثقافية والاجتماعية احتفالا بعيد الأضحى المبارك الموافق 7/11/2012 بهدف إثراء اللقاءات الاجتماعية بين الأعضاء والتقارب، حيث حضر هذا الاحتفال العديد من أعضاء الجمعية مؤكدين على أهمية هذه اللقاءات الاجتماعية التي يتم فيها تبادل وجهات النظر وإبداء المقترحات التي من شأنها خدمة الجمعية وأعضائها.

عقدت الجمعية ندوة بعنوان "قانون الشركات التجارية رؤية مستقبلية وطموح مهني"

عقدت الجمعية ندوة بعنوان "قانون الشركات التجارية رؤية مستقبلية وطموح مهني" وذلك يوم 23 ديسمبر 2012. وتدور الندوة حول المقترحات في معالجة قانون الشركات الجديد وعلاقة قرارات هيئة أسوق المال بالقانون الجديد ، كما أنها تتطرقت إلى أهم مزايا قانون الشركات وأهمية تأسيس شركات مهنية حيث حاضر فيها كل من : الدكتورة أماني بورسلى – وزيرة التجارة والصناعة ووزيرة الدولة لشئون التخطيط والتنمية سابقا – والأستاذ / المساعد بكلية العلوم الإدارية جامعة الكويت وعبدالعزيز الياقوت – من مكتب دى ال ايه بايبر للمحاماة بالإضافة إلى الدكتور ناصر العنزى رئيس اللجنة القانونية بالجمعية .

المخيم الترفيهي

نظمت اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية حفل مخيم ترفيهي لأعضاء الجمعية بتاريخ 29 ديسمبر 2012، حيث شارك فيها عدد من الأعضاء ومرافقيهم وأبدى الحضور شكرهم وتقديرهم على الأنشطة التي تساهم في توطيد العلاقة والتواصل فيما بين الأعضاء.

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
1	فايز شداد مرزوق عوض المطيري	2012/09/30
2	جراح فهد فريح الحبشي	2012/09/30
3	خالد بداح ناصر السهلي	2012/09/30
4	محمد علي سكران السهلي	2012/09/30
5	عبد الله أحمد الكليب	2012/09/30
6	مبارك عبد الهادي مجيد الظفيري	2012/09/30
7	نوره سالم محمد الحضينة	2012/09/30
8	مشاري مشفي سكران السهلي	2012/09/30
9	ساره يعقوب فهد العبيد	2012/09/30
10	فهد عبد العزيز غانم العميري	2012/09/30
11	خالد بسام مبارك جاسم محمد المباركي	2012/09/30
12	عبد الله شايع سميح العازمي	2012/09/30
13	عبد المحسن علي الموسى	2012/09/30
14	يوسف حسين أحمد الرومي	2012/09/30
15	جابر محمد فهد الظفيري	2012/09/30
16	دانة خالد سعود العتيقي	2012/09/30
17	عبد الله فالح خليفة العازمي	2012/09/30
18	حمود طارق أحمد الأحمد	2012/09/30

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
19	محمد بدر حمود العدواني	2012/09/30
20	محمد بدر سالم الشطي	2012/09/30
21	محمد حسين علي سعد الرومي	2012/09/30
22	ساره جاسم محمد الهندي	2012/10/23
23	ساره جاسم إبراهيم القطان	2012/10/23
24	عائشة صلاح عبد الله العريفان	2012/10/23
25	خلف نوري خلف الهزال	2012/10/23
26	خالد رجعان زمام السليماني	2012/10/23
27	محمد سامي محمد الجوعان	2012/10/23
28	ساره ناصر غانم صقر الأرملي	2012/10/23
29	عبد الله حمود جعيلان الدقباسي	2012/10/23
30	طلال عبد الله عيسى بهمن	2012/10/23
31	فهد عبد الرحمن عبد الله علي الربعي	2012/10/23
32	ناصر حضرم حسن السهلي	2012/11/28
33	عامر غزلان بعيجان العازمي	2012/11/28
34	فراج هزاع المطيري	2012/11/28
35	عبد الله بدر عبد الله الوزان	2012/11/28
36	حمد طلال عباس باقر	2012/11/28

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
37	ياسمين عبد الله القطامي	2012/11/28
38	زينب حسن عبد الوهاب طارش	2012/11/28
39	ثامر متعب الخرينج	2012/11/28
40	فاطمة نبيل محمد علي	2012/11/28
41	آمال عبد الرحمن عطواني	2012/11/28
42	فاطمة نوري علي القلاف	2012/11/28
43	منيره محمد نهار العدواني	2012/11/28
44	محمد حمد عيسى الرجيب	2012/11/28
45	فاطمة مشعل عبد الله المشعان	2012/12/24
46	دانه جمال الشامري	2012/12/24
47	فجر فهد عبد الله الصويلح	2012/12/24
48	نور علي حسن حسين دشتي	2012/12/24
49	علي جاسم عبد الرسول الصراف	2012/12/24
50	مي عبد العزيز عبد الله الرشيد	2012/12/24
51	ماجد ناصر عايد العنقودي	2012/12/24
52	شيماء طارق عبد الرزاق الدليمي	2012/12/24
53	حمد وليد حمد العمار	2012/12/24
54	نواف متعب بنيه الخرينج	2012/12/24

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
55	محمد وسمي محمد الوسمي	2012/12/24
56	مبارك ناصر شبيب الشباك الرشيدي	2012/12/24
57	سلطان عواد فلاح السعيدي	2012/12/24
58	ساره فؤاد يوسف الشرهان	2012/12/24
59	نايف باني نايف الهاجري	2012/12/24
60	مشعل خلف المطيري	2012/12/24
61	حمد ناصر حمد الهاجري	2012/12/24

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
1	عبد الهادي حسن عباس العوضي	2012/10/23
2	إسراء عبد الرحمن يزداني	2012/11/28
3	جنه محمد الصايغ	2012/12/24

تهنئة المحاسبون للأعضاء

الى السيد / صقر مبرك الحيص على درجة الماجستير بامتياز فى المحاسبة والنظم المالية من الجامعة الخليجية فى مملكة البحرين والتى ناقشت " دور مراقبي الحسابات في تطبيق ضريبة الدخل الكويتية ومدى امكانية اعتماد الفاحص على الاقرار الضريبي المقدم "

والى السيد / فايز مرزوق صعفاك العازمى – لحصوله على درجة الماجستير فى المحاسبة من جامعة الشرق الاوسط بالمملكة الاردنية الهاشمية.

والى السيد / جمال عبيد محمد العازمى – لحصولة على درجة الماجستير فى المحاسبة من جامعة الشرق الاوسط – بالمملكة الاردنية الهاشمية والتى ناقشت دور حوكمة الشركات فى رفع التنافسية للشركات الكويتية.

والى السيد / وليد خالد حميد محمد ملوح العازمى – لحصولة على درجة الماجستير فى المحاسبة من جامعة الشرق الاوسط – بالمملكة الاردنية الهاشمية .

تشكر

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

كل من

- رئيس وأعضاء اللجنة الفنية.
- رئيس وأعضاء لجنة العلاقات العامة والإعلام.
- رئيس وأعضاء لجنة المراسيم والإستقبال.

على جهودكم المخلصة والمثمرة في مشاركتكم الفعالة ضمن لجان المؤتمر المهني الثالث " للمحاسبة والمراجعة " المنعقد بدولة الكويت في الفترة من 5 – 6 ديسمبر 2012 ، مما له بالغ الأثر في إنجاح فعاليات المؤتمر.

المنظمون

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

مركز التميز - قسم المحاسبة جامعة الكويت

إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تحت رعاية

سمو الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وقسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت وبالتعاون مع إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب وهيئة المحاسبة والمراجعة
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المؤتمر المهني الثالث

للمحاسبة والمراجعة - دولة الكويت - ديسمبر 2012

خلال الفترة 5 - 6 ديسمبر 2012

بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت – قاعة المؤتمرات

الراعي الذهبي

KBA اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

BDO Al Nisf & Partners

KPMG cutting through complexity

الراعي الفضي

الصالحية

Deloitte.

الشريك الإستراتيجي

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

الراعي البرونزي

اتحاد الشركات الاستثمارية
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

المركز MARKAZ

غرفة تجارة وصناعة الكويت

Crowe Horwath

ERNST & YOUNG

pwc

مركز الكوت لتدقيق الحسابات
يعقوب محمد الكوت وشركاه
محاسبون قانونيون

UHY فوزية مبارك الحساوي

ALTISSIMO

صرافة UM

الراعي الإعلامي

الوطن ALWATAN TV

وزارة الإعلام
دولة الكويت

الوطن ALWATAN

بإستضافة

JW MARRIOTT KUWAIT CITY

COURTYARD Marriott KUWAIT CITY